جامعة يحي فارس– المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر

دراسة ميدانية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: محاسبة

نوقشت وأنجزت علنا بتاريخ **2016/06/05**

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

د. مزيود ابراهيم	رئيسا
أ.باصور رضوان	مشرفا ومقررا
أ.حناشي مصطفى	مناقشا وممتحنا

من إعداد الطالبتين:

- والي مريم
- عزيزان حميدة

تحت إشراف الأستاذ:

* باصور رضوان

السنة الجامعية: **2015–2016**

شكر وتقدير

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ هود: 88

الشكر والثناء أولا وأخيرا لله تعالى الذي وفقنا وسدد خطانا لأداء هذا العمل.

كما نتقدم بأخلص كلمات الشكر وبأصدق معاني الاحترام والتقدير للأستاذ المشرف

" باصور رضوان" الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه، وكذا حرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف

كما نحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا كل خير.

إلى كل الأساتذة الذين ساعدونا ونخص بالذكر: يرقي كريم، بن عيشوش محمد.

كل أعضاء لجنة المناقشة التي سننال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة، فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم، وانتقاداتهم التي ستنير مسارنا العلمي.

إلى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام

إلى فيض الحنان أمي الحبيبة الغالية

إلى أبي الذي أكرمني باسمه وأجمل العطاء بحبه أسأل الله أن يحفظه لي ويرفع مقامه

إلى جميع أفراد أسرتي التي لم أتصور للدنيا طعما وأنا بعيدة عنهم

إلى من قاسمتني عناء المذكرة " مريم" تمنياتي لها بالنجاح

إلى أخوات الصداقة اللواتي كن عائلتي الثانية وأعزهن إلى قلبي، وكن سندا لي في السراء والضراء

إلى كل من سلك دربا يبتغي فيه علما

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع



الإهداء

قبل كل إهداء أشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقي في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

نبي الرحمة من أنار الظلمة وكشف الغمة وهدى الأمة إلى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم

الذين قال فيهم الله عز وجل "... وبالوالدين إحسانا..."

قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت وتعبت من أجل وصولي إلى هذه المرحلة، ورافقتني خطوة خطوة بدموعها ودعائها، تلك المرأة العظيمة أمي الغالية

أعظم الرجال صبرا رمز الحب والعطاء الذي أفنى حياته من أجل تعليمي الذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب ذلك الرجل الكريم أبي العزيز

الذين جمعتني معهم ظلمة الرحم، إلى أحب الناس إخوتي: نصيرة، العلجة، عمر، صورية، رابح، مليكة، عبد الله، عبد الرزاق

كتاكيت البيت، إلى كل أبناء أخوتي: ملاك، رفيق، هبة الرحمان، محمد عبد الغفور، حنين، إشراق، محمد طه حسين

إلى الروح الذي سكن روحي

إلى من أعتز بصحبتهن وهنئت بالعيش معهن وأكثر من أحببتهن: سمية، سعاد، زهرة ، أمينة، ذهبية، نوال، سليمة، فايزة، حميدة، حنان، وهيبة، فهيمة، عائشة، أحلام، هجيرة

إلى التي شاركتني في إنجاز هذا العمل

إلى كل باحث وطالب علم أهدي ثمرة جهدي



الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية في الجزائر وذلك من وجهة نظر مهنيين وأكاديميين أهل الاختصاص، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على الجانب النظري مدعمين ذلك بجانب ميداني، تمثل في استخدام استبيان لجمع بيانات الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على المتغير المستقل هو النظام المحاسبي المالي وأثره في المتغير التابع وهو الإفصاح المحاسبي.

تم معالجة بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائيspss، وظهرت نتائج الدراسة أن للنظام المحاسبي المالي تأثير إيجابي متوسط في تحقيق الإفصاح المحاسبي، لما يوفره من خصائص نوعية للمعلومات أهمها الملائمة والموثوقية إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأطراف والإفصاح عنها وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المعايير المحاسبية الدولية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
قائمة الاختصارات	XII
مقدمة عامة	أ – ط
الفصل الأول: مدخل عام للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه	3
المطلب الثاني: مبادئ وخصوصيات النظام المحاسبي المالي	5
المطلب الثالث: أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي	11
المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي	16
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه	16
المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه	19
المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي وأهميته	22
المبحث الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي	25
المطلب الأول: الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي	25
المطلب الثاني: المعلومات الواجب الإفصاح عنها	26

المطلب الثالث:طرق ونطاق الإفصاح المحاسبي	31
خلاصة	38
الفصل الثاني: الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	40
المبحث الأول: مدخل للقوائم المالية	41
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وخصائصها	41
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وعناصرها	46
المطلب الثالث: الغرض من وضع القوائم المالية والفرضيات الأساسية لها	51
المبحث الثاني: معايير الإفصاح المحاسبي	54
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية	54
المطلب الثاني: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 01	56
المطلب الثالث: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24	63
المطلب الرابع: الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS 07	67
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	76
المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وجدول حساب النتائج	76
المطلب الثاني: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس المال	79
المطلب الثالث: الإفصاح في ملحق الكشوف المالية	82
خلاصة	85
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	87
المبحث الأول: تقديم الدراسة الميدانية	88
المطلب الأول: منهج وتقنيات الدراسة الميدانية	88
المطلب الثاني: محددات الدراسة الميدانية	89
المبحث الثاني: عرض الاستبيان	92

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان	92
المطلب الثاني: اختبار استمارة الاستبيان	85
المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للاستبيان	100
المطلب الأول: تفريغ الاستبيان	100
المطلب الثاني: تحليل الاستبيان	107
خلاصة	116
خاتمة عامة	118
قائمة المراجع	123
الملاحق	132

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	90
3-2	مقياس لكارت الخماسي	93
3-3	ثبات الاستبيان	95
3-4	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	97
3-5	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	98
3-6	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان	99
3-7	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	101
3-8	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	102
3-9	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية	103
3-10	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	104
3-11	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	105
3-12	توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي	106
3-13	نتائج عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثاني	108
3-14	نتائج عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثالث	112

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
2–1	الخصائص النوعية للقوائم المالية	45
2–2	أهداف القوائم المالية	47
3–1	تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس	101
3–2	تمثيل عينة الدراسة حسب العمر	102
3–3	تمثيل عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية	103
3–4	تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة	104
3–5	تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	105
3–6	تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	106

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نموذج الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي	132
2	نموذج لجدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي	134
3	نموذج لجدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي	136
4	نموذج لجدول تغير الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي	138
5	نماذج لجداول يمكن إيرادها كملاحق	139
6	نموذج الاستبيان	142
7	اختبار ألفا كرومباك	147
8	نتائج الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	148
9	نتائج الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	151
10	نتائج صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	154
11	نتائج آراء عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثاني	155
12	نتائج آراء عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثالث	158
13	نتائج الدراسة الميدانية	162

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة	معنى المصطلح باللغة العربية
APB	Accounting Principales Board	مجلس معايير المحاسبة
CNC	Conseil National de Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	International Accounting Standards	المعايير الدولية للمحاسبة
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس المعايير الدولية للمحاسبة
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للمعلومة المالية
IAS	International Standards Auditor	معايير المراجعة الدولية
PCN	Plan Comtable National	المخطط الوطني للمحاسبة
SCF	Systéme Comtable National	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical Package For Social Sciences	برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس و إيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، وقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية، فيجب أن يكون إعداد القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها، بالاستناد إلى مبدأ الإفصاح الكامل باعتباره أحد المبادئ المحاسبية الذي يتطلب أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة على عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة.

وتقدير الدول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوى الاقتصادي، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية، وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل، فقد عنيت تلك الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، نظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين، لأن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار، الذي يتطلب أن تتسم البيانات المنشورة بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة وأن تكون قابلة للمقارنة، ويمكن استخدامها لتقييم أداء المؤسسات والوقوف على مراكزها المالية.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، والإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة

في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهو جودتها، ومن الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإفصاح حتى تعكس الحقائق الاقتصادية للمؤسسة، مما يجعل المؤسسات بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهما وقربا من السوق العالمية ويساعدها على دخولها، وتخفيض تكلفة رؤوس الأموال عبر الحدود، لأن طريقة الإفصاح غير المفهومة وغير المقروءة عالميا ستؤثر سلبيا على عملية تجميع الأموال والاستثمارات الخارجية، ومعلوم أن الاتصال عبر نفس اللغة مع ذوي المصالح المحليين والعالميين سيعزز من الثقة بالمؤسسات أو النظام المالي المتبع في تلك الدولة ويحسن من قدرتها في الحصول على تمويلات خارجية، حيث أن أصحاب المصالح يطلبون معلومات ذات جودة عالية تساعدهم في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد.

ونظرا لتوجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي و الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها كتحرير التجارة الخارجية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة كل ذلك استدعى ضرورة إعادة النظر في نظامها المحاسبي الذي لم يعد يفي باحتياجات المستثمرين الأجانب خاصة فيها يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة في القوائم المالية، فكان التفكير باعتماد نظام محاسبي جديد يتوافق مع المرجع المحاسبي الدولي من أجل توحيد اللغة المحاسبية وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية المفصح عنها، فالمخطط المحاسبي الوطني لم يعد يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق من حيث الإفصاح وكفاءة المعلومات المعروضة في القوائم المالية.

1- إشكالية الدراسة:

يعتبر الإفصاح من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية هذا لتوفيره على معلومات فعالة وملبية لجميع حاجيات المستفيدين، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الاقتصادية مطالبة بتقديم معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة من بينها القوائم المالية، وعلى ضوء ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة النظام المحاسبي المالي؟ وما المقصود بالكشوف المالي؟.

- ما أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟
- ما أثر النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر؟

2- الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يستند النظام المحاسبي المالي إلى المعايير المحاسبية الدولية، وهو يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات المحاسبية والمالية. والمقصود بالكشوف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في نهاية كل دورة محاسبية.
- لتطبيق النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة في الجزائر.
- وجود تأثير إيجابي بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر.

3- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة في البحث في هذا الموضوع إضافة إلى ارتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية نتيجة ندرة الدراسات والبحوث في مجال النظام المحاسبي وعلاقته بالإفصاح المحاسبي.
- الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لأهميتها في صنع القرارات والمساهمة في تطوير و استمرار المؤسسة.

4- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- البحث يستمد أهمية من خلال تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يوافق في محتواه معايير المحاسبة الدولية، وما سيحققه من إفصاح وشفافية سعيا لتحقيق التنمية الاقتصادية وجلب الاستثمارات الأجنبية.
- مشكلة نقص الإفصاح المحاسبي والثقة بسبب السرية التي تلتزم بها معظم المؤسسات الجزائرية وهو ما يؤثر على جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الجزائري.

- الفساد المالي والمحاسبي في معظم المؤسسات الجزائرية نتيجة عدم وجود تكامل بين النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي المالي.

- التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة.

5- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز ملامح النظام المحاسبي المالي بعرض الظروف التي جاء فيها هذا النظام، أهمية بنيته ثم محاولة إبراز مدى توافقه من عدمه مع المعايير المحاسبية الدولية.

- التطرق لمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

- التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي.

6- متغيرات الدراسة:



7- المنهج المتبع في الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث السابقة الذكر، ووصولا لأفضل الأساليب والطرق لتوضيح دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية ومن أجل معالجة مشكلة، نعتمد على المناهج العلمية التالية:

أ- **المنهج الوصفي**: وهذا للدراسة النظرية قصد وصف النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي.

ب- **المنهج الاستقرائي**: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

ت- **المنهج الاستنباطي**: والذي يعتمد على التفكير المنطقي والاستنتاج لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة التي ينتجها النظام المحاسبي المالي، وكيفية استنتاج معايير لتحقيق المفهوم الشامل لجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي.

8- أدوات الدراسة

قصد تحليلنا للبحث سواء في جانبه النظري أو الميداني، سنقوم باستعمال بعض الأدوات المهمة في البحث العلمي، أبرزها ما يلي:

أ- **المسح المكتبي والالكتروني**: يتمثل في الاطلاع على الدراسات السابقة، القوانين، الكتب، المداخلات...الخ، وكذا استخدام شبكة الانترنت والمواقع المتخصصة بالمحاسبة، وكل ماله صلة بموضوعنا من أجل فهم الموضوع والاستفادة من الدراسات السابقة.

ب- **الاستبيان**: من خلال توزيع الاستمارات من أجل الوقوف على دور النظام المحاسبي المالي الجزائري في تحقيق الإفصاح المحاسبي.

ت- **برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)** والذي تم استعماله من أجل تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

9- الدراسات السابقة

- صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011.

تشير إشكالية البحث حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية، تهدف هذه الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية والأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك من خلال التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير وأثرها على جودة المعلومة الواردة في القوائم المالية.

توصلت الطالبة إلى مجموعة من النتائج منها:

- أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص.

- إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر والإفصاح من خلالها يمثل مطلبا ضروريا، فهي تعمل على خدمة المستثمرين بالدرجة الأولى، وتقدم نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يعد خطوة هامة قامت بها الدولة، حيث سيمكن هذا النظام من الإفصاح الشامل عن نتائج وضعية أنشطة المؤسسات، ونشر معلومة مفهومة وسهلة القراءة من قبل مستخدمي القوائم المالية على المستوى الدولي.

- **دراسة عون وردية،" دور النظام المحاسبي المالي scf في الإفصاح عن المعلومات المالية"**، دراسة حالة مؤسسة الإحسان بالبويرة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014.

هدفت الطالبة من خلال هذه الدراسة إبراز مدى إمكان النظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومة المالية للمؤسسة، وأخذت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة فهو الذي يقدم المعلومات المالية والمحاسبية بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل، وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها الطالبة تتمثل فيما يلي:

- الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي وليس مطلق وهو جوهر التحليل المالي.

- يرجع الإفصاح المحاسبي أولا إلى الضمير المهني وثانيا إلى طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد والقدرة الكافية على التنفيذ.

- التزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية إلى أنه خرج عليها في بعض الجزئيات.

- **دراسة عبد المالك زين، "القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس الجزائر، 2015/2014.

هدف الطالب من هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتباين طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتبيان مدى إسهامها في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة.

استعمل الطالب المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما تم استعمال منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالقياس والإفصاح، ومن بينها أن النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية وبمتطلبات للإفصاح والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية.

- **دراسة مسعود صديقي وفؤاد صديقي،" انعكاس النظام المحاسبي المالي scf على سياسات الإفصاح في الجزائر"** .

مداخلة في ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013م، تهدف هذه المداخلة إلى معالجة درجة انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي scf على سياسات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال العناصر التي تطرقت إليها هذه المداخلة التي تناولت في النقطة الأولى التأصيل العلمي للإفصاح أما النقطة الثانية فتناولت محددات الإفصاح حسب البيئة الدولية وفي النقطة الثالثة تناولت محددات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية من خلال التشريعات والأحكام القانونية. ولقد خلصت الدراسة إلى أن أهمية تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية، وكذا قابلية المعلومات للمقارنة واستخدام معايير الأهمية النسبية والطابع الملائم في عملية الاعتراف والإفصاح عن الأحداث والمعاملات المالية التي سوف ينعكس إيجابا على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر، كما أن احترام مبدأ الإنصاف في تقديم المعلومات المالية بين مختلف المستخدمين لها يعتبر الجانب الأصعب تجسيدا.

10- صعوبات الدراسة

عند القيام بإعداد البحث صادفتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- نقص المراجع التي تربط النظام المحاسبي المالي بالإفصاح المحاسبي وكذا قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع.

- عدم إدراك معظم أفراد عينة الدراسة لمفهوم الإفصاح المحاسبي مما أدى إلى استعمال المقابلة الشخصية لتوضيح مضمونها.

11- حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على مناطق الوسط في كل من المدية والبليدة.

- **الحدود البشرية:** طبقت الدراسة على ممارسي مهنة المحاسبة من محافظي حسابات ومحاسبين وأساتذة جامعين بالإضافة إلى إطارات مالية ومحاسبية في المؤسسات لولاية المدية والبليدة.

12- هيكل الدراسة

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تتمثل في:

الفصل الأول: "مدخل عام للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي" اهتممنا في هذا الفصل بالإطار النظري للنظام المحاسبي المالي من خلال التطرق لمفهومه ومجالات تطبيقه، مبادئ والأهمية، بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي الذي تناولنا فيه المفهوم والمقومات التي يقوم عليها الإفصاح المحاسبي وفي الأخير تحدثنا عن متطلبات الإفصاح المحاسبي والتي تمثلت في الجهات المستخدمة له والمعلومات الواجب الإفصاح عنها.

الفصل الثاني: "الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" يهتم هذا الفصل بشرح القوائم المالية من خلال المفهوم، الأهداف، العناصر والفرضيات الأساسية لها وكذا معايير الإفصاح المحاسبي وفي الأخير اهتم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثالث: **"الدراسة الميدانية"**، حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة وجهة نظر مجتمع الدراسة المتكون من الأكاديميين والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة، حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر، وقد حاولنا أيضا تناول أهم الظروف التي ميزت مراحل تحضير وإعداد استمارة الاستبيان وتوزيعها، ثم عرض وتحليل نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول

مدخل عام للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي

تمهيـــد:

النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن خطة تتمثل في مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى المؤسسات وإعداد التقارير والقوائم المالية في إطار محدد من الأسس والقواعد لخدمة أهداف المؤسسات وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبهذا فقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومات المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها.

كما يعتمد الإفصاح المحاسبي على إظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف اتخاذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن القوائم المالية والتقارير تعطي صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ولتوضيح الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي قسمنا هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

قامت الجزائر في سعيها لإصلاح منظومتها المحاسبية لتتماشى والتغيرات الاقتصادية التي عرفتها بوضع نظام محاسبي مالي، حيث يعتبر أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني CNC لتحسين النظام المحاسبي الجزائري يتبنى مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهو يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني بشهر أفريل 2001 وقد أسفرت هذه العملية على تبني نظام محاسبي مالي مواكب للمستجدات الدولية.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وحسب المادة رقم 03 من القانون 11/07 فإن:" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1]. هذا من الناحية الاقتصادية.

أما من **الناحية القانونية:** فإن قانون المحاسبة الجديد عرف النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية: " نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها"[2].

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن النظام المحاسبي هو عبارة عن:

- نظام للمعلومة المالية فهو يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي.

[1]– قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد74، 2007، ص 3.

[2]– عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 291.

- كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي.
- معلومات يمكن قياسها عدديا بمعنى تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.
- قياس أداء ونجاعة الكيان.
- يتم إعداد الكشوف في نهاية السنة المحاسبية.

الفرع الثاني: مجالات تطبيقه

يقصد بمجال التطبيق، تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، والتي حددها القانون 07-11[1].

أولا: الكيانات الملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الأولى من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، كما حددت المادة 04 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي وهي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ثانيا: الكيانات الغير ملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها

[1]- قانون رقم 11/07، مرجع سبق ذكره، ص03.

(يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية) وعدد مستخدميها (المستخدمون الذين يعملون ضمن الوقت الكامل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متتاليتين الحدود الآتية[1]:

1- النشاط التجاري:

- رقم الأعمال: 10 ملايين دينار.
- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

2- النشاط الإنتاجي والحرفي:

- رقم الأعمال: 6 ملايين دينار.
- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

3- نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:

- رقم الأعمال: 3 ملايين دينار
- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

أن تمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى بمحاسبة الخزينة وتتضمن وضعية السنة المالية، حسابات النتائج للسنة المالية وجدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية[2].

المطلب الثاني: مبادئ وخصوصيات النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي بمثابة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، فهناك عدة مبادئ أشار إليها في النظام

[1]- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكايانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد 19، 2009، ص91.

[2]- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008، ص29.

المحاسبي المالي والجدير بالذكر أنها مبادئ ذات طابع عالمي نجدها في محاسبة جل شركات العالم، ورغم كل ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الأول: مبادئ النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1- **استمرارية النشاط:** يجري إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أن ليس للمنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك[1].

2- **الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في N/12/31 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها[2].

3- **مبدأ استقلالية الدورات:** يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة. إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط[3].

---

[1]- عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص87.

[2]- القانون 11/07، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 30، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3]- مرزوقي مرزوقي، محمد حولي، مداخلة بعنوان: **واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05 و06 ماي 2013، ص3.

4- **مبدأ الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك. والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك[1].

" يجب أن تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها. تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول المؤسسة وخصومها وأعبائها ومنتوجاتها وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميها. يجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان دون معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها"[2].

5- **مبدأ الوحدة النقدية:** يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة وإن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية.

"تلزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية. يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة. كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية. لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا. غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي"[3].

6- **مبدأ الصورة الصادقة:** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، وحتى تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا ما كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق[4].

7- **مبدأ استمرارية الطرق:** أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

[1]- مرزوقي مرزوقي، محمد حولي، المرجع السابق، ص3.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 09، ص12.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة 10، ص12.

[4]- عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص87.

إن تغيير الطرق المحاسبية ينجر على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناء على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، وبهدف تقديمه معلومة موثوقة أكثر وتحسين نوعية القوائم المالية من جهة أخرى[1].

8- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية معينة مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها[2]، وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال

9- **مبدأ الحيطة والحذر**: يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر، لأن ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون. إن تطبيق هذا المبدأ لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها[3].

10- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مالية مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة، غير أنه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة[4].

11- **مبدأ عدم المقاصة:** لا يجب أن تكون مقاصة بين الحسابات للأصول والخصوم في الميزانية، أو بين حسابات التكاليف والإيرادات في جدول حساب النتائج وذلك لكي تظهر الحسابات في القوائم المالية للدلالة على طبيعتها[5].

[1]- انظر المواد 37، 38، 39، 40، من القانون رقم 07-11، ص6، والمادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، ص12، مرجع سبق ذكره.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 17، ص12.

[3]- عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[4]- مرزوقي مرزوقي، محمد حولي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[5]- عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **المحاسبة المالية**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 29 .

12- **أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني، فمثلا عملية القرض الإيجاري من الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار أما من الناحية الاقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء[1].

13- **مبدأ القيد المزدوج:** تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى"القيد المزدوج" حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن[2].

الفرع الثاني: خصوصيات النظام المحاسبي المالي.

تعتبر معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي، ولكن رغم ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية، فلا يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي متوافق بصفة كاملة مع المعايير المحاسبية الدولية فهو يتميز عنها بما يلي[3]:

1- نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات، وهي العناصر التي لم تعالج في معايير المحاسبة الدولية.

2- تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المصغرة التي يسمح لها بمسك محاسبة ترتكز على حركات الخزينة، بينما معايير المحاسبة الدولية لم تنص على أي اجراء بخصوص هذه المؤسسات.

3- معايير المحاسبة الدولية يسهل تطويرها وتحديثها من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية لأنها تصدر تباعا وتعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايير

---

[1]- إبراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، مداخلة بعنوان: **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص 04.

[2]- محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص 29.

[3]- نوال صبايحي، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 135.

الصادرة في ذلك الوقت، ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا هل يتم احتوائها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي.

4- يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي، لأنها لا تعكس الحقيقة الاقتصادية بشكل كامل.

5- لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية إجراء الانتقال إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الاجراءات مبينة بوضوح في المعيار المحاسبي الدولي IFRS1.

6- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للمعلومات المالية المرحلية، المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 وكذلك إلى التسديدات بالأسهم المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي IFRS2، بالإضافة إلى المعيار الدولي للمعلومة المالية IFRS8، الخاص بالمعلومة حسب القطاعات.

7- يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم حسب معايير المحاسبة الدولية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا لبعض الأصول والخصوم فقط، مثل الأصول البيولوجية وبعض أنواع الأدوات المالية التي تقيم بالقيمة الحقيقية أو القيمة العادلة.

8- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم وهو إجراء تسمح به وليس إجباري في المعايير المحاسبية الدولية.

بالإضافة إلى هذه الخصائص التي ينفرد بها النظام المحاسبي المالي هناك خصائص أخر مشتركة بينه وبين المعايير وفي نفس الوقت تميزه عن المخطط المحاسبي الوطني PCN نذكر منها ما يلي[1]:

أ- يحتوي على إطار تصوري مستمد من النظرة الأنجلوسكسونية.

ب- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.

[1]- صبايحي نوال، مرجع سابق، ص137.

ت- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة، وتوجد وفقه المعلومة بالدرجة الأولى نحو المستثمرين المحليين والدوليين، عكسPCN الذي يتلاءم مع نظام الاقتصاد المخطط أين يتم تقديم معلومات بالدرجة الأولى إلى الدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب المفروضة على المؤسسة.

ث- إعداد المعايير بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني.

ج- تطبيق إجباري لكل المعايير وكل الشروحات.

ح- أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات.

خ- إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة تقدير جيد لذمة المؤسسة.

د- تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين ويساهم في تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها ويساعد في تحقيق عدة أهداف.

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال[1]:

[1]- زكية محلوس، وردة سعادة،مداخلة بعنوان: **الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05 و06 ماي 2013، ص10.

1- تطوير النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

2- الاستفادة من مزايا معايير المحاسبة الدولية من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية.

3- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

4- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.

5- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.

6- يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

7- إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق فيها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي إلى:

أ- تسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد تصاريح جبائية ذات مصداقية[1].

ب- يسمح بتسجيل بيانات محاسبية وبإعداد قوائم مالية وعرضها بأقل التكاليف من خلال توافقها مع الوسائل المعلوماتية الدولية[2].

ت- تقييم عناصر الميزانية وفقا لمبدأ الصورة الوفية والعادلة[3].

[1]- مراد آيت محمد، سفيان ابحري، مداخلة بعنوان: **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة البليدة، الجزائر17 و18 نوفمبر 2007، ص12.

[2]- عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص294.

[3] -abirat mokadam et autre, titre de la communication: l'adoption des normes comtables internationales: une évalution majeure du référentiel comtable en europe et en algerie, centre univrsite d'el-oued, algeria, 17 et18 janvier 2010, p08.

ث- السماح بإجراء مقارنات زمنية، أي داخل المؤسسة نفسها من فترة لأخرى أو مكانية بين مؤسسات لها نفس النشاط سواء على المستوى الوطني أو الدولي[1].

وهذا فضلا عن الأهداف التالية[2]:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة موحدة.
- فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم.
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل فيه المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم.
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة التقييم، عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات توحيد الاجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

الفرع الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي[3]:

[1] -samir merouani, **le projet de nouveau système comtable financier algérien anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS,** mémoire de magestère, l'école supérieur de commerce, alger, 2006/2007, p92.

[2]- مراد ناصر، مداخلة بعنوان: **النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني"دراسة مقارنة"**، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17 و18 جانفي 2010، ص08.

[3]- علي عزوز، محمد متناوي، مداخلة بعنوان: **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17 و18 جانفي 2010، ص07.

1- يسهل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسة، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من طرف المتعاملين معها وعلى رأسهم المستثمرين.

2- يشكل فرصة للمؤسسة من أجل تحسين نوعية علاقتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.

3- يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي.

4- يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبة معترف بها عالميا.

5- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني منها عمليات القرض الإيجاري.

6- يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة.

7- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسات، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة داخل الجزائر وخارجها.

8- يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير بأقل جهد وتكلفة.

9- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار.

10- يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات المعتمدة دوليا والتي من شأنها كشف كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

إضافة إلى هذا فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيحقق مزايا أخرى منها[1]:

أ- يحفز بروز سوق مالية نشطة، حيث يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال SCF بتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية، مما يشجع الاستثمار في أدواتها المالية.

ب- يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات، وكذلك التسيير في المؤسسات بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق المالية.

ت- سيعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق.

ث- يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين، سهلة القراءة من المحللين الماليين.

[1]- نوال صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص135.

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

زاد الاهتمام في العقود الأخير في بداية الستينات بموضوع الإفصاح، حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قرارات على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من دائرة الشركة مباشرة، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة وذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات كما يمكن أن تختلف أنواعه حسب الأهداف المرجوة منه.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

تناول الكتاب والباحثين الإفصاح المحاسبي بمفاهيم أهمها:

يرى الباحثون على أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح نشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة، وهو أنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغه للمستفيدين منه[1].

فمنهم من عرف الإفصاح" بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة، ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية"[2].

[1]– وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص35.

[2]– حسين علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، المجلد17، العدد الأول، 2003، ص97.

وقد عرف على أنه" عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات في التقارير والقوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"[1].

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح بأنه" تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشتمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"[2].

و عرف على أنه" عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم، وباعتبار المحاسبة نظاما للمعلومات فإن من أهم أهدافها هي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالاستفادة من التقارير من أجل الدقة في اتخاذ القرارات"[3].

كما عرف على أنه" عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها"[4].

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح هو تقديم المعلومة المحاسبية إلى المهتمين بها في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:

---

[1]- محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط1، دار إتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص577.

[2]- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، ط1، الدار الجامعية الدولية، عمان، الأردن، 2001، ص211.

[3]- عبد المنعم عطا العلول، **دور النظام المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، دت، ص20.

[4]- حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، مداخلة بعنوان: **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06 و07 ماي 2012، ص10.

1- الإفصاح الكامل:

أي أن يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة، مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة لها[1].

2- الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات كافة الأطراف، بمعنى أن تقدم المعلومات بشكل يحترم فيه الإنصاف بين احتياجات جميع الأطراف، وأن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف معين على حساب الأطراف الأخرى[2].

3- الإفصاح الكافي:

حيث يفترض أن الإفصاح يجب أن يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة عن طريق توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب توفرها في القوائم المالية[3].

4- الإفصاح الملائم:

وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس المهم فقط الإفصاح عن المعلومات بل الأهم أن تكون ذات قيمة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.

---

[1]- يوسف محمود جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد الأول، فلسطين، 2007، ص250.

[2]- لطيف زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد الأول، سوريا، 2007، ص180.

[3]- صالح عبد الرحمن المحمود، **انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد18، العدد الثاني، السعودية، 2004، ص213.

5- الإفصاح التثقيفي(الإعلامي):

يتسم هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية[1].

6- الإفصاح الوقائي:

ويقوم هذا الإفصاح على ضرورة تقديم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل، وذلك بهدف حماية الأطراف الذين لهم قدرات محدودة على فهم وإدراك المعلومات المالية[2].

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات التي يجب مراعاتها واتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها.

الفرع الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على مقومات رئيسية هي[3]:

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية وغيرها، هذا ما جعل ضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للاستجابة لاحتياجاتها المختلفة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

---

[1]- محمد الكامل بالعيد، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص13.

[2]- زوينة بن افرج، مداخلة بعنوان: **القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الوطني حول: المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، 25 و26 ماي 2010، ص10.

[3]- وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص371.

2- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار خاصية الملاءمة، وتعد معلومة معينة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع أن يستفيد منها في غرض معين، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

إذن من أجل الحكم على المعلومة بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من استخدامها أولا[1].

3- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها حالية في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: الميزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظرا لتعذر الإفصاح في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها وفهمها بسهولة.

وهناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح، وإن اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية[2].

---

[1]- مسعود صديقي، فؤاد صديقي، مداخلة بعنوان: **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسة الإفصاح في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05 و06 ماي 2013، ص04.

[2]- خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد الثاني، 2002،ص161.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يعتبر توقيت الإفصاح عن المعلومات مهمة جدا لمستخدم المعلومات، وقد اعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أن التوقيت المناسب لإصدار القوائم المالية من الخصائص الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية التي تكون ملائمة، وأن الوقتية من العناصر التي يجب توفرها في القوائم المالية، وهي عنصر مهم للقيام بالإفصاح الكافي.

وقد أكد مجلس مبادئ المحاسبة أن الوقتية هو أحد الخصائص النوعية المهمة للمعلومات، وأن عملية التزويد بالتقارير بالوقت المناسب قد تقتضي في بعض الأحيان التضحية بموثوقية البيانات[1].

الفرع الثاني: العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

تتأثر عملية الإفصاح في القوائم المالية عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية هي[2]:

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

---

[1]- جعفر معروف الصوالحة، **الإفصاح المحاسبي وأثره على أداء وقيمة الشركة**، أطروحة دكتوراه، تخصص المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008، ص39.

[2]- أحمد زغدار، محمد سفير، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص84.

3- المنظمات والمؤسسات الدولية

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.

المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي وأهميته

لا بد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية له هدف وغرض توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة، لذا فهو يكتسي أهمية كبيرة في المنشأة.

الفرع الأول: أهداف الإفصاح المحاسبي

بناء على نشرة مجلس معايير المحاسبة الدولية رقم (FASB59) بعنوان" الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال" فقد أوضحت النشرة أهداف الإفصاح على النحو التالي[1]:

1- وصف البنود المعترف بها والتزويد بالمقاييس المتعلقة بهذه البنود غير تلك المقاييس الواردة بالقوائم المالية.

2- وصف البنود غير المعترف بها والتزويد بمقاييس مفيدة لهذه البنود لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم المخاطر واحتمالية حصول كل من البنود المعترف بها وغير المعترف بها.

3- التزويد بالمعلومات الهامة والتي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء المقارنة بين الفترات المالية المتعاقبة.

4- التزويد بالمعلومات حول النقدية الداخلية والخارجية المستقبلية.

4- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد من استثماراتهم.

[1]- حسني عبد الجليل صبحي، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، جامعة حلوان، 2002، ص11.

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى[1]:

1- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة.

2- معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركات.

3- سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي

يؤدي الإفصاح المحاسبي دورا فاعلا في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تساعد متخذ القرار، وبذلك فإن أهمية الإفصاح المحاسبية تتبع من خلال الآتي[2]:

1- تساعد المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الأداء في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

2- تساعد المعلومات المنبثقة من التقارير المالية إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية.

3- الاعتماد على المعلومات المحاسبية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية.

4- تساعد المعلومات المحاسبية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.

5- تقديم المعلومات الهامة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل الضرائب وخلافه.

---

[1]- يحي سعيدي، لخضر أوصيف، مداخلة بعنوان: **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة(ISA)، جامعة البليدة، الجزائر، 13 و14 ديسمبر 2011، ص12.

[2]- محمد المعتز المجتبى إبراهيم، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد السادس عشر، 2015، ص130.

6- خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق دخل.

7- الاعتماد على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية في إعداد التنبؤات المالية حتى يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية.

8- تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.

9- يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد الشروط الموضوعية لتنشيط التداول في السوق المالي.

10- تساعد القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بالأنشطة للوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي لا يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل ذات أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة المجتمعية التي تتواجد فيها.

11- المعلومات المحاسبية المنشورة عموما والمتعلقة بربحية المنشأة على وجه الخصوص تعتبر أحد المتغيرات المحددة لسلوك أسعار الأسهم في السوق.

المبحث الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي

لقد أدى التطور في الأنشطة الاقتصادية إلى نمو متزايد في حجم المؤسسات، وأصبحت ذات علاقات متشابكة مما زاد من الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لكل الأطراف المتعمدة التي تتعامل مع المؤسسة وتحتاج للمعلومات المتعلقة بها، ومع تعدد تلك الاحتياجات من المعلومات المحاسبية فقد أصبح الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم التقارير والقوائم المالية حيث لابد أن تقابل المحاسبة كافة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وهذا ما أدى إلى تعدد الجهات المستخدمة للمعلومات المتعلقة بالمؤسسة وزيادة المعلومات الواجب الإفصاح عنها لتلبية تلك الاحتياجات.

المطلب الأول: الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والموظفين، والمقرضين، والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات، والتي تشمل ما يلي[1]:

– **المستثمرون:** إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع. كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.

– **الموظفون:** الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل. كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم، ومنافع التعاقد وتوفير فرص العمل.

المقرضون: المقرضون يهتمون أيضا بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

– **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون

[1]– طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص72.

بالمؤسسة على المدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المؤسسة كعميل رئيس لهم.

– **العملاء**: العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.

– **الحكومات ووكالاتها (ومؤسساتها)**: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المؤسسات. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسة. وتحديد السياسات الضريبة، كأساس لإحصاءات الدخل الوطني وإحصاءات مشابهة.

– **الجمهور**: تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة. على سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين. ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع نشاطاتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة حاجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات بدقة عالية، فإن هناك حاجات عامة لهم يشتركون فيها جميعا تستطيع تلبيتها كون أنها لا تحتاج إلى تعمق كبير في عرض القوائم. كما أن توفير قوائم مالية تفي بكل حاجات المستثمرين مقدمي رأس المال للمؤسسة، سوف يؤدي بالضرورة إلى تلبية أغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

المطلب الثاني: المعلومات الواجب الإفصاح عنها

تقوم العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الداخليين والخارجين عن المؤسسة. ورغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك اختلافات بينها. هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى أخر كما قد ترجع تلك الاختلافات إلى أن كل دولة تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية محليا.

إن البيانات المالية تعكس أثار العمليات وغيرها من الأحداث عن طريق تبويبها في مجموعات عامة حسب خصائصها الاقتصادية، ويطلق على هذه المجموعات العامة عناصر البيانات المالية. والعناصر المتعلقة

مباشرة بالقياس سواء قياس المركز المالي في الميزانية (الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية). أو قياس العناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل (الإرادات والمصروفات). أما قائمة التغير في المركز المالي فعادة ما تعكس عناصر قائمة الدخل والتغيرات في عناصر الميزانية.

فعرض هذه العناصر في الميزانية وقائمة الدخل يكون بتوفير الإفصاح عن العناصر التالية:

1- الإفصاح عن البيانات الكمية:

عند معرفة البيانات الكمية التي تعتبر مهمة يجب التركيز على البيانات التي يمكن أن تستخدم في مختلف التقارير التي تستخدم في المقارنات ولأنه لا يمكن للمستثمرين اعتبار أن التقارير تحمل بيانات ذات احتمالات دقة متساوية. فمن الملائم عرض تفاصيل بشأن الأقسام العديدة للمؤسسة بالإضافة إلى البيانات الكمية المعروضة. وذلك لكون البيانات التي تقدمها القوائم هي بيانات تاريخية للأحداث الماضية لا تعكس متطلبات المستثمرين الذين يحتاجون إلى بيانات عن الفترة التاريخية والجارية ليتمكنوا من إعداد تنبؤاتهم الخاصة. حيث أن الإدارة هي الوحيدة القادرة على إعداد تنبؤات موثوق بها وأن هذه التنبؤات تزيد من كفاءة الأسواق المالية.

وقد تكون الأرقام التي تعد عنها التنبؤات المالية هي أرقام الدخل وأرباح الأسهم رغم أنها قد تكون الأكثر صعوبة والأقل دقة لأنها تعتمد على الكثير من المتغيرات والافتراضات الشخصية ولكنها تعتبر ذات فائدة كبيرة لقرارات الاستثمار[1].

عند نشر التنبؤات المالية يجب أن يفصح عن الافتراضات المستخدمة في إعدادها ويجب أن تتضمن التوقعات الخاصة بالصناعة والتغيرات في الظروف الاقتصادية.

2- الإفصاح عن المعلومات غير الكمية:

يعتبر الإفصاح عن المعلومات غير الكمية أكبر صعوبة من الإفصاح عن البيانات الكمية إما بسبب أهميتها النسبية أو ملاءمتها.

[1]-شفيق مصطفى، **الإفصاح في التقارير المالية**، تاريخ الإطلاع: 2015/12/23، على الموقع:
www. Ksau.info/vb/archive/index.php/t7185.html

والقرارات الملائمة هي التي تعطي وزنا أكبر في اتخاذها وقد تعتبر البيانات غير الكمية ملائمة استرشادا بملائمة البيانات الكمية التي ترتبط بها[1].

3- الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تتبع لإعداد وتصوير القوائم المالية (الميزانية، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل أو حساب التشغيل والأرباح والخسائر وقائمة الموارد والاستخدمات وكذا الإيضاحات المرفقة (الملاحق) بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية).

ونظر لكبر حجم المؤسسات الحالية وضخامتها، وتعدد الشركاء والمساهمين أصحاب حصص أو أسهم رأس المال، فقد أصبح لزاما على القائمين على إدارة المؤسسات إيجاد وسيلة لقياس النتائج وبالتالي تم تقسيم عمر المؤسسات إلى فترات متساوية يتم في نهاية كل فترة (سنة مالية) قياس الربح أو الخسارة.

وفي هذا السبيل فقد اجتهد القائمون على الأنظمة المالية لهذه المؤسسات لإيجاد أفكار منطقية متفق أو متعارف عليها تتفق في مجال استخدام المحاسبة وتمثل الأساس الذي تشتق منه المبادئ العلمية التي تتضمنها نظرية المحاسبة.

ونتج عن ذلك أن أصبحت القوائم المالية المنتشرة تنطوي على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي لا يحتاج الأمر إلى النص عليها باعتبار أنها أصبحت تلاقي قبولا عاما عند المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية وانه يفرض استخدامها نظرا لضرورتها، فإذا لم تتبع هذه الافتراضات تعين الإفصاح عن ذلك مع ذكر الأسباب التي دعت إلى عدم استخدامه.

وتشمل السياسات المحاسبية المبادئ والأسس وطرق التطبيق التي تختارها إدارة المؤسسة لإعداد القوائم المالية[2]:

[1] – شفيق مصطفى، نفس المرجع السابق.

[2]– محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، الطبعة الأولى، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003،ص13.

ونتيجة لكثرة وتعدد هذه الإجراءات أصبحت المقارنة المباشرة بين القوائم المالية أكثر صعوبة وكان هناك حل مقترح هو محاولة تخفيض تلك الإجراءات ولكن يصعب تحقيق هذا المقترح لاختلاف ظروف المؤسسات ولكن الحل هو الإفصاح عن تلك البدائل المختلفة.

وغم ذلك فلقد أثبتت الدراسات أن المستثمرين لا يستطيعون من كل الأحيان من تعديل أثار الطرق والبدائل المختلفة لتمكنهم من المقارنة.

- متى يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية؟
- في حالة الاختيار بين البدائل المقبولة.
- في حالة أن هناك طرق أخرى متبعة أساسا من قبل المؤسسة التي تتداول نفس النشاط.
- في التطبيقات الجديدة وغير العادلة لمبادئ المحاسبة المالية.

4- الإفصاح عن التغيرات المحاسبية:

يعتبر الثبات في استخدام السياسات المحاسبية أمرا مهما لتقييم أنشطة المؤسسة وإعداد التقارير المستقبلية في حالة التغير يجب الإشارة إلى[1]:

أ)- وصف التغير.

ب)- مبررات التغير.

ج)- تأثير التغير على القوائم المالية التي تم فيها التغير، مع عدم تعديل القوائم المالية السابقة إلا في حالات استثنائية. وتتضمن التغيرات المحاسبية، التغير في المبادئ المحاسبية والتغيير في التقديرات والتغيير في وحدة التقرير.

[1]- شفيق مصطفى، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2015/12/28، على الموقع:
www.ksau.info/vb/archive/index.php/t-7185.html

5- الإفصاح عن الأحداث التالية لصدور القوائم المالية:

باعتبار أن الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية مبدئية نظرا لعدم التأكد المرتبطة بالمستقبل، لذلك فإن كثير من الأحداث التي تلي تاريخ إعدادها تؤثر على صدق هذه القوائم لذلك فإنه يجب الإفصاح عن أي أحداث جوهرية معروفة بعد تاريخ إعداد هذه القوائم.

وتوجد ثلاث أنواع من الأحداث هي[1]:

- الأحداث التي تؤثر مباشرة على المقادير الواردة بالقوائم " إفلاس أحد المدينين".
- الأحداث التي تؤثر على صدق قيم الميزانية وبصورة جوهرية على القوائم السابقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المستقبلية (بنود تمثل جانبا كبيرا من إجمالي الميزانية).
- الأحداث التي على العمليات أو القيم المستقبلية (توقيع عقود، سياسات إدارية جديدة).

6- الإفصاح عن أقسام مؤسسات الأعمال:

نظرا لنمو مجالات الأعمال وتوسع المؤسسة الذي أدى إلى تكون معلومات عن نشاطات متنوعة غير متجانسة أصبح من الصعب تقييم المؤسسات المختلطة والتنبؤ بأنشطتها المستقبلية.

ويتطلب المعيار (14) المجلس معايير المحاسبة المالية في حالات معينة عرض المعلومات الخاصة بالمؤسسة وصناعات معينة وكذلك عملياتها الأجنبية والخارجية وعملائها الرئيسيين[2].

7- الحاجة إلى الإفصاح عن الأقسام:

نظرا لكبر حجم المؤسسات وتعدد الأقسام التابعة لها، تولدت الحاجة إلى الإفصاح عن مختلف هذه الأقسام حيث أنه[3]:

---

[1]- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية "التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية"**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص242.

[2]- شفيق مصطفى، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2015/12/28، على الموقع:
www.ksau.info/vb/archive/index.php/t-7185.html

[3] - شفيق مصطفى،مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2015/12/28، على الموقع:
www.ksau.info/vb/archive/index.php/t-7185.html

- يفيد في أغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والتي يمكن أن تستخدم في نماذج قرارات أو استثمار.

- يفيد في أغراض تقدير قيمة المؤسسة وتقييم المخاطر.

- يفيد في أغراض المقارنة بين نتائج مختلفة الأقسام للمؤسسة.

لتوفر إمكانية المقارنة بين نتائج الأقسام، فإنه إذا كان المعيار هو النسبة المئوية لإجمالي الإيرادات، وكانت نتائج أحد الأقسام تمثل 50 % أو أكثر من إيرادات المؤسسة، فإنه يتطلب الإفصاح عنه في المؤسسات الصغيرة مستقلا عن المؤسسة الأم. أما إذا كانت نسبة نتائج أحد الأقسام أقل من 10% من إيرادات المؤسسة فلا يجب إعداد تقارير عنها بالمؤسسات الكبيرة حتى إذا كانت تعتبر مهمة لمؤسسة صغيرة.

وأقترح في مجلس معاير المحاسبة أن أي قسم صناعي يعتبر جوهريا إذا عبر عن نسبة 10% وأكثر من إيرادات المؤسسة أو ربح التشغيل أو الأصول ويتوجب الإفصاح عن نتائجه.

وقد تكون المعلومات المفصح عنها الخاصة بأقسام النشاط التي تعتبر جوهرية، ملائمة للتقارير الخارجية. فقد تقوم الإدارة بإخفاء حقيقة أن الأقسام المربحة هي التي تقوم بتغطية الأقسام الأخرى غير المربحة، وتظهر النتائج المجمعة لكل الأقسام بأن المؤسسة في حالة ربح، وذلك حتى تستطيع التوسع والمنافسة مع المؤسسات الكبرى.

المطلب الثالث: طرق ونطاق الإفصاح المحاسبي

حتى يتم الإفصاح عن ما هو مطلوب بشكل سليم، يجب معرفة الطرق التي يعتمد عليها معد هذه المعلومات للقيام بالإفصاح. وكذلك معرفة النطاق النبي يجب التقيد به

الفرع الأول: طرق الإفصاح المحاسبي

من خلال تعريفنا للإفصاح نجد أنه يعتبر أمرا نسبيا، ولكن يجب أن يكون هو هدف القوائم المالية، لتقديمها إلى مستخدميها المختلفين. بأن تقدم بصورة ملخصة ومختصرة بشكل مقاييس كمية، و المتمثلة في القوائم الرسمية، ثم في شكل ملاحظات هامشية، لتوضيح أي بند من بنود القوائم وغيرها، ثم في جداول وقوائم ملحقة إضافية، كما يجب إظهار المعلومات والوصفية في شكل ملاحظات مختصرة تتضمنها القوائم المالية.

يمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح كما يلي[1]:

أ- شكل وترتيب القوائم المالية.

ب- المصطلحات ونماذج العرض التفصيلي.

ج- المعلومات بين الأقواس.

د- الملاحظات الهامشية.

هـ- القوائم والجداول الملحقة.

و- التعليقات التي تتضمنها شهادة المراجع.

ز- خطاب رئيس المؤسسة أو رئيس مجلس الإدارة.

1- شكل وترتيب القوائم الرسمية:

تعد القوائم المالية هي أهم الأشكال التي يتم الإفصاح فيها. وهي تضم قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والأموال، وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة وهي كالآتي[2]:

أ- **قائمة المركز المالي**: يتم ترتيب قائمة المركز المالي وتبويبها بالنسبة للأصول الخصوم بالتبويب الرئيسي وهي المتداولة وغير المتداولة، ولم تنص مبادئ المحاسبة المتعارف عليها على أي تبويب آخر.

ب- **قائمة الدخل**: يمكن عرض قائمة الدخل إما بطريقة:

* القائمة ذات المرحلة الواحدة والتي يتم فيها جمع كافة جمع كافة المصروفات وكافة الإيرادات وتعتبر فيها أرقام مجمل الربح وصافي الأرقام المرحلية الأخرى مضللة.

* أو قائمة الدخل المتعددة المراحل وتعرض بالتبويب التالي:

[1] - شفيق مصطفى، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2015/12/28، على الموقع:
www.ksau.info/vb/archive/index.php/t-7185.html

[2]- ناصر الدين ديلمي، **أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2010/2009، ص19.

- نتائج الأعمال المستمرة.

- نتائج الأعمال غير المستمرة أو المتوقفة.

- المكاسب أو الخسائر غير العادية.

- التأثير المتراكم للتغيرات في السياسات المحاسبية.

ج- قائمة التدفقات النقدية والمالية: يمكن عرض معلومات ملائمة في قائمة التدفقات النقدية ويكون تبويب المدفوعات النقدية أكثر ملائمة لأغراض التنبؤ إذا وضعت مجموعات طبقا لسلوكها.

د- قائمة الأرباح المحتجزة: قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة تعتبران الحد الأدنى لعرض نتائج أعمال المؤسسة إلا أنه لم ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم(01) على محتويات وتفاصيل قائمة الأرباح المبقاة.

2- المصطلحات والعرض التفصيلي:

تعتبر المصطلحات والأوصاف المستخدمة في القوائم المالية مهمة لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها، لذلك يجب استخدام الأوصاف والمصطلحات الملائمة التي تحوي معاني دقيقة وواضحة قدر الإمكان.

وأيضا استخدام المصطلحات الفنية الشائعة والمتداولة يعتبر مفيد كما ونظما للفترة القصيرة التي يكون فيها المستخدم مركزا انتباهه على القائمة، فيجب تلخيص تلك البيانات بعبارات واضحة مع مراعاة الأهمية النسبية للبند موضوع الإفصاح دون الإنقاص من أي معلومة تفيد المستخدم[1].

3- المعلومات بين الأقواس:

يجب أن تعرض معظم المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية بدلا من عرضها في شكل ملحوظات أو جداول ملحقة إلى في حالة تعذر وصف المعلومات بشكل مختصر ويمكن عرضها في شروح تفصيلية ملحقة بالقوائم. حيث تعرض البيانات غير الكمية في ملاحظات بين الأقواس وتتضمن[2]:

* مؤشر عن إجراء معين أو طريقة تقيم

[1] - شفيق مصطفى، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2015/12/28 على الموقع: WWW.ksau.info/vb/archive/index.html

[2] - شفيق مصطفى، نفس المرجع السابق.

* الخصائص التي تفضي أهمية نسبية للعنصر مثل رهن أصل أو غيره

* التفصيل الخاصة بمقدار واحد أو أكثر من العناصر التي يتضمنها التبويب المدرج بالقائمة.

* القيم البديلة مثل سعر السوق

* الإشارة إلى ظهور البند في قائمة أخرى.

4- الملاحظات الهامشية:

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على المعلومات كمية أو وصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة[1].

لذلك يجب أن يكون هدف الملاحظات هو عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها في صلب القوائم كما يجب أن لا تستخدم كبديل لتبويب الصحيح أو التقييم في القوائم كما يجب عدم تكرارها وتتمثل مزاياها فيما يلي:

- عرض المعلومات الغير الكمية كجانب مكمل لتقرير المالي؛
- الإفصاح عن القيود والتحفظات؛
- الإفصاح عن أكبر قدر من التفاصيل؛
- الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية الثانوية.

أما العيوب الرئيسية في الملاحظات الهامشية فهي:

- صعوبة قراءتها وفهمها.
- تعتبر الأوصاف الحرفية أكثر حرفية في اتخاذ القرارات من البيانات الكمية
- تؤدي كثرتها إلى تعقيد فهم تلك الملاحظات.

[1]- وردية عون، دور النظام المحاسبي المالي (scf) في الإفصاح عن المعلومات المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص27.

5- القوائم الملحقة والجداول:

لكي يتم تلخيص البيانات المالية باختصار يكفي أن تعرض في شكل جداول ملحقة لتكون مفهومة للقارئين الملين، في جزء مستقل عن القوائم يسمى أضواء على العناصر المالية أو تعرض في شكل أخر يسبق التقارير الرسمية، تعتبر أقل أهمية من المعلومات المعروضة في القوائم والملاحظات الهامشية، ويمكن استخدام الملاحق والجداول كطرق لتطوير وتجريب أشكال وقوائم جديدة، مثل القائمة التي يوصي بها المؤلف وتحوي التغيرات في الأسعار الخاصة بالعمليات المالية للمؤسسة.

6- شهادة المراجع:

لا يعتبر تقرير المراجع مكان للإفصاح لكنه يؤدي دوره من النواحي التالية[1]:

- يبين الآثار الناتجة من استخدام السياسات المحاسبية المختلفة؛

- يبين الأثر من التغير في السياسات المحاسبية؛

- اختلافات الرأي بين الإدارة والمراجع حول الطرق المتبعة.

7- خطاب رئيس المؤسسة:

يمكن أن يعرض خطاب رئيس المؤسسة أنواع مفيدة من المعلومات منها[2]:

- الأحداث غير المالية والتي تأثر على أعمال المؤسسة؛

- التوقعات الخاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة ودورها فيها؛

- خطط النمو والتغيرات في العمليات في الفترة أو الفترات التالية؛

-المقدار المتوقع لنفقات الرأس المالية، والجهود المبذولة في البحوث الجارية.

[1] - محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص:156.

[2] - شفيق مصطفى، مرجع سابق، تاريخ الإطلاع: 2015/12/28، على الموقع:
www.ksau.info/vb/archive/index.php/t-7185.html.

الفرع الثاني: نطاق الإفصاح المحاسبي:

يتضمن الإفصاح كافة المجالات المرتبطة بالنشاط اليومي للمؤسسة ومن أهمها[1]:

1- الإفصاح عن السياسات الداخلية والخارجية المتبعة في المؤسسة أهمها:

أ- **سياسة التوظيف والتعين:** والتي يجب أن تظهر شروط التعين وإجراءاته وسياسات التوظيف وسلم الدرجات الوظيفية والترقيات. كل هذه المعلومات هدفها الوضوح في إبراز سياسات المؤسسة إلى المنتسب خاصة حديثي التعين وهذا من شأنه أن يكون عامل استقرار لجميع موظفي المؤسسة.

ب- **سياسات الأجور:** وتضمن إبراز نظام الرواتب والأجور ومساهمات المنظمة في دعم المستوى المعيشي للمنتسب ومعلومات عن نظام الحوافز والعلاوات السنوية، وهذا من شأنه أن يزيل الغموض لدى منتسبي الشركة بحيث أن كل منتسب يعرف جيدا سلم الرواتب والأجور المتبع .

ج – **سياسات الإقراض والاقتراض: و**تتضمن البرامج الإقراضية وشروطها وكيفية منحها والوثائق المطلوبة والإجراءات التي يجب أن يتبعها المقترض ومدة القرض والفوائد المطبقة... الخ، وكذالك الحال بالنسبة للإقراض من الغير الذي يجب أن يبين الجوانب الاقتصادية ومجالات الاستثمار لهذه القروض والاستخدام الأفضل والتأكد من نسبة عائد الربح على المبالغ المقترضة بحيث تغطي كلفة الإقراض المتمثلة بالفوائد المدفوعة وكلف التشغيل ....الخ.

د- **سياسة التوزيع والتسويق:** وهي سياسات مهمة جدا لحياة المنظمة سواء كانت منتجاتها خدمات أو منتجات عينية، ولهذا فإن الإفصاح بهذا الموضوع يحتل أهمية كبيرة، نظرا لنشر محتوى سياسات التوزيع والتسويق والتي يدخل ضمنها سياسات التسعير وميزات المنتجات ومواصفاتها وطرق التسويق المعتمدة والوكلاء المعتمدون فيما إذ حصلت المؤسسة على تصنيف الإيزو العالمي مما يدعم مركز وقوة السلع والخدمات التنافسية في السوق المحلي والعالمي.

[1]- محمد عادل مخلوفي، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص37.

2- الإفصاح المالي:

وهو لا يقل أهمية عن الإفصاح والسياسات المشار إليها إذ يهتم بهذا الإفصاح الكثير من الجهات الداخلية والخارجية التي تتعامل مع المنظمة، ومن أهم جوانب الإفصاح المالي[1]:

أ- الإفصاح عن القروض والمنح التي حصلت عليها المؤسسة والجهات المقرضة والمانحة مع تفاصيل القروض الممنوحة ومجالات استخدامها وشروط الإقراض وأسعار الفائدة إن وجدة وطرق التسديد لأصل القروض والفوائد.

ب- الإفصاح عن المجالات الاستثمارية التي ستقوم بها المؤسسة في توظيف مواردها الذاتية والخارجية.

ج- الإفصاح عن الأوضاع المالية والحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.

د- الإفصاح عن بعض الأمور الجوهرية في الحسابات الختامية مثل الإفصاح عن فقرات رواتب ومكافئات أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض وأعلى رواتب تقاضاها عدد من موظفي الشركة حسب متطلبات القانونية

هـ- الإفصاح عن الأرباح والخسائر التي حققتها المؤسسة وأسباب الخسائر في حالة تحقيق خسائر في نهاية السنة المالية.

و- الإفصاح عن أبرز المخاطر التي تعرضت أو تتعرض لها المؤسسة واقتراح سبل معالجتها.

ز- الإفصاح عن تقييم الموجودات والمطلوبات إذ كانت مسجلة بالعملات الأجنبية وفيما إذا تم تحقيق أرباح أو خسائر ومقدارها كنتيجة للتقييم.

ي- الإفصاح عن الأساليب والسياسات المحاسبية المتبعة مثل طرق تقيم المخزون في نهاية السنة وطرق احتساب الإهتلاكات والإطفاءات ومدى الاستمرارية في اعتماد نفس السياسات وتأثير تغيرها على المركز المالي للمؤسسة في نهاية
السنة المالية.

[1] - رحيم حسين، **نطاق الإفصاح**، جريدة المدى العراقية، تاريخ الإطلاع: 2016/02/09، على الموقع الإلكتروني:
www.almadapaper.net/papar.php?source=akbardmlf=copydsid=40041Kjhvdo

خلاصة الفصل:

تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي يتفق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف تقريب ممارستها المحاسبية إلى الممارسات الدولية بغية مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، فهو(النظام المحاسبي المالي) يعتمد بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات المستثمر من خلال تزويده بصورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة فهدف النظام المحاسبي المالي هو توفير معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية يرتكز عليها صنع القرار وتكون أكثر ملائمة وموضوعية، هذه المعلومات تفرض وجود لغة محاسبية مشتركة لضمان درجة عالية من الشفافية.

ويعتبر الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي، باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وهو يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات كما اعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها المعايير المحاسبية الدولية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح.

الفصل الثاني

الإفصاح في القوائم المالية

وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيـد:

المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات له مدخلات ومخرجات، تتمثل هذه الأخيرة في القوائم المالية التي تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها، وعليه فهي تعد وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها، وحتى تكون هذه القوائم مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها داخل أو خارج الدولة التي تعمل فيها المؤسسات لا بد أن تعد وفق أسس ومبادئ متعارف عليها دوليا، لذلك تعد معايير الإبلاغ المالي الدولي مرجعية للعديد من المؤسسات لإعداد قوائمها المالية خاصة على مستوى الدول التي لا تملك معايير خاصة بها.

وتعتمد الجزائر على نظام محاسبي مالي، الذي كانت تهدف من خلاله إلى مواكبة التغيرات التي حدثت في الممارسات المحاسبية والتي تتماشى والاتجاه الاقتصادي المنغلق إلى الممارسات المحاسبية التي تتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بإعداد التقارير المالية والمحاسبية الدولية، كما أنه هناك اتجاها دوليا واضحا لتبني أو عولمة المعايير الدولية للمحاسبة لمجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة، وتستخدم بصفة أساسية و إلزامية خلال الفترات القادمة بواسطة آلاف المؤسسات على المستوى العالمي، وذلك باعتبارها مصدرا أساسيا لضوابط إعداد القوائم المالية وتوحيد أسس عرضها والإفصاح عنها. لذلك يبقى الإشكال مطروح حول مدى توفير النظام المحاسبي المالي لأغراض الإفصاح خدمة لمستخدمي البيانات المالية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مدخل للقوائم المالية

المبحث الثاني: معايير الإفصاح المحاسبي

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: مدخل القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات، وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذوا القرارات والمستفيدين، ووسيلة رئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة، فهي ذو فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وخصائصها

هناك عدة تعريفات مختلفة للقوائم المالية لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها، وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر دون الآخر.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسة التي من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم والجداول والملحقات والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية[1].

وقد عرفت بأنها" الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرار، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كما تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها"[2].

كما تعرف أيضا" بالكشوفات المالية وهي مجموعة كاملة من المستندات المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة على حالة المؤسسة، كما يجب إعداد البيانات المالية مرة في السنة على الأقل بصفة دورية

[1]- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص13.

[2]- خديجة لدرع، مداخلة بعنوان: **قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد**، الملتقى الوطني حول: المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، 25 و26 ماي 2010، ص4.

والاحتفاظ بنفس التقييم والتسجيل من دورة لأخرى، ويجب عرضها في أجل أقصاه 4 أشهر بعد غلق الدورة، كما يجب إعدادها بالعملة الوطنية"[1].

ويمكن القول أن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية[2].

وبصفة عامة هي عبارة عن وسائل وأدوات لتجميع وتبويب البيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة.

وقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 إلى عرض القوائم المالية، وكذلك صدر عن مجلس المعايير المحاسبية IASB دليل عن كيفية إعداد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية[3].

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

لقد تم تعريف الخصائص النوعية للقوائم المالية بأنها صفات تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية:

1/ **القابلية للفهم**: أن قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين، وذلك مع افتراض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة، والرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة لملاءمتها لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المختلفين[4].

---

[1]- محمد عادل مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2]- محمد قوادري، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، الجزائر، 2010، ص47.

[3]- منور أوسرير، محمد مجبر، مداخلة بعنوان: **أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حساب النتائج"**، الملتقى الدولي حول: "النظام المحاسبي المالي الجديد" تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 17 و18 جانفي 2010، ص3.

[4]- حسين يوسف القاضي، سمير مغذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص76.

2/ **الملائمة:** لتكون المعلومة مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومة ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم لتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أن تصحح تقييماتها الماضية[1]. وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية[2].

3/ **الموثوقية(المصداقية)**: وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجد ربها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية[3]:

أ/ التمثيل الصادق: يجب أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية.

ب/ الجوهر فوق الشكل: ولكي تكون المعلومات موثوقة فيجب الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.

ج/ الحيطة والحذر: تعني هذه الخاصية التقدير المعقول للأحداث والعمليات في ظل ظروف عدم التأكد، لتجنب تحويل أثر هذه الظروف إلى المستقبل وبالتالي احتمال تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث يجب أن لا نرفع من تقييم الأصول والمداخيل ولا نخفض في تقييم الخصوم والتكاليف، وهذا لتجنب إنشاء مؤونات ضخمة وغير ضرورية.

د/ الحياد: وتعني خاصية الحياد البعد عن التحيز وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها، كذلك تكون المعلومات حيادية إذا تمت معالجتها بعيدا عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها.

---

[1]- أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، **قراءة القوائم المالية**، كود143، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، القاهرة، مصر، 2008، ص10.

[2]- يوسف محمود جربوع، **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد15، العدد الثاني، 2007، ص509.

[3]- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية2007 (IAS.IFRS)**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 50،54.

هـ/ تكاملية المعلومات: وتعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير الأخرى، أي أن المعلومات المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

4/ **قابلية المقارنة:** يجب أن يكون مستخدموا القوائم المالية قادرين على مقارنة البيانات المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون باستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات الأخرى من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المؤسسة وعبر الزمن لتلك المؤسسة وعلى أساس ثابت للمؤسسات الأخرى[1].

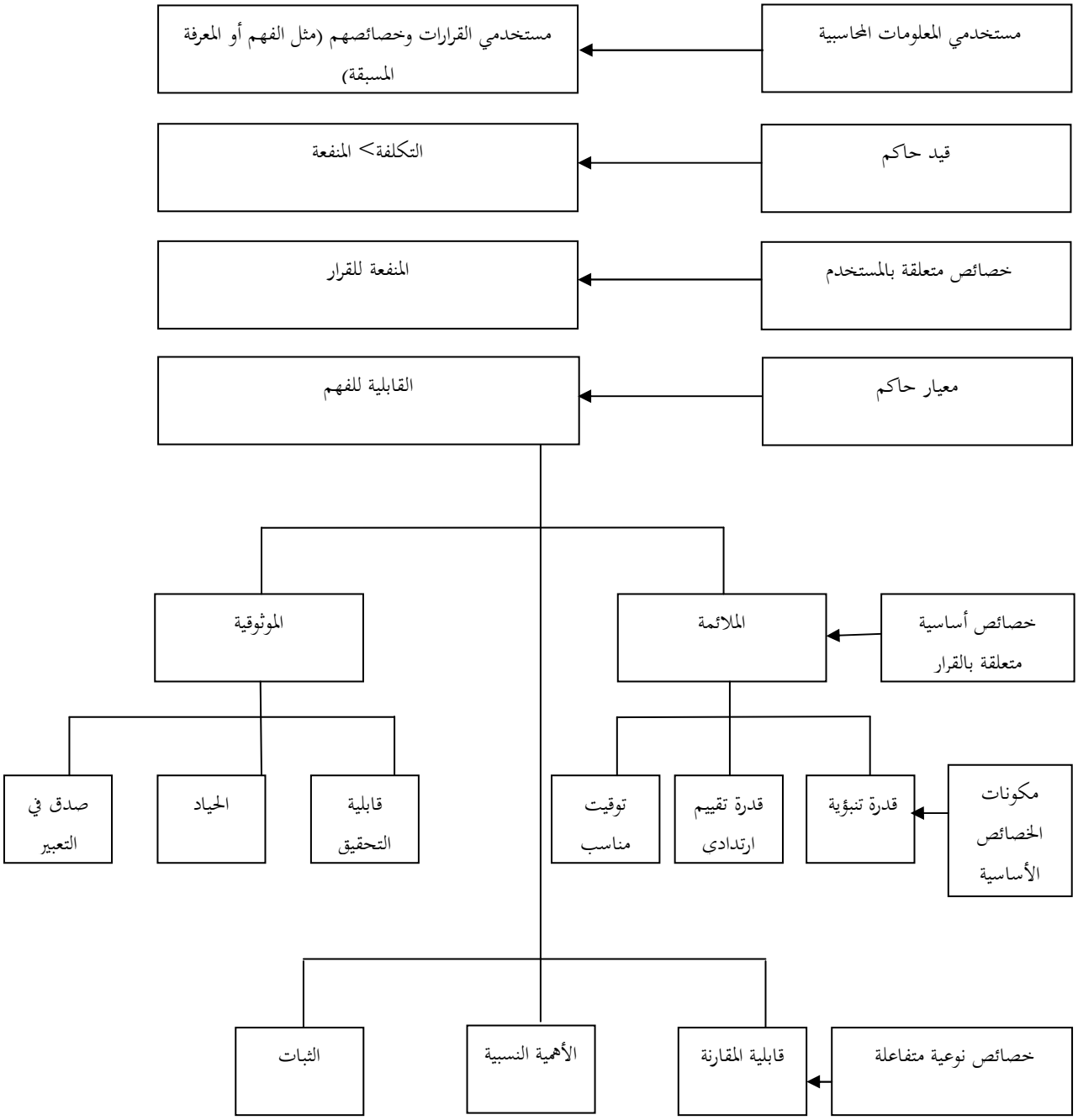
فلا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات والاتساق[2].

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB فتناول الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما يلي:

[1]- محمد رمزي جودي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد06، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص74.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص55.

الشكل رقم (1-2): الخصائص النوعية للقوائم المالية



المصدر: رضوان حلوة حنان، **مدخل للنظرية المحاسبية**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص68.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وعناصرها

يتم من خلال القوائم المالية تجميع وتصنيف الآثار المالية للعمليات والأحداث، ويعرف هذا التصنيف بعناصر القوائم المالية، والتي يجب أن يتم عرضها من خلال القوائم المالية وهذا بهدف تحقيق أهداف معينة (تزويد مستخدمي هذه القوائم بمعلومات عن المؤسسة).

الفرع الأول: أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية، كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين ما يلي[1]:

1- تقديم معلومات مالية موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع.
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع.
- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

2- تقديم معلومات موثوقة حول تغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين...الخ.

3- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

4- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجة مستخدمي القوائم المالية.

ويمكن توضيح أهداف القوائم المالية كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص182.

الشكل رقم (2-2): أهداف القوائم المالية.



المصدر: عبد المالك زين، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص25.

الفرع الثاني: عناصر القوائم المالية

تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجمعيها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعا لخصائصها الاقتصادية، وتعرف هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية، والتي تتضمن ما يلي:

1/الأصول[1]:

هي العناصر التي تسيطر عليها المؤسسة وتقع تحت مراقبتها(المراقبة الاقتصادية) والناتجة عن أحداث وعمليات سابقة، حيث ينتظر من هذه العناصر جلب فوائد اقتصادية للمؤسسة في المستقبل.

تتعلق مراقبة هذه العناصر بحق الحصول على الفوائد الاقتصادية المنتظرة منها، حيث تنقسم إلى نوعين، ثابتة وجارية.

– الأصول الثابتة:

تشمل عناصر الأصول الموجهة إلى الاستعمال الطويل الأجل (أكثر من سنة) من أجل احتياجات النشاط، وليست للمؤسسة النية في بيع أو التنازل عن هذه الأصول في المستقبل القريب.

– الأصول الجارية:

وهي عناصر الأصول التي يتم استهلاكها أو بيعها خلال الفترة العادية للنشاط أي أقل من سنة، وكذلك عناصر الخزينة من أموال وصكوك مختلفة والتي يكون استعمالها غير محصور في نشاط معين.

[1]– محمد أمين عكوش، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص33.

2/ الخصوم[1]:

هي كل التزامات المؤسسة القانونية والاختيارية تجاه الغير والناتجة عن عمليات وأحداث ماضية، حيث أن تسويتها تؤدي إلى تدفق موارد من المؤسسة في اتجاه الغير تتمثل في المنافع الاقتصادية، وتصنف إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية.

- **الخصوم الجارية**:وتتمثل في الديون التي يلزم سدادها خلال السنة، ويتطلب سداد هذه الديون استخدام الأصول المتداولة.

- **الخصوم غير الجارية:** وهي التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن عام أو دورة التشغيل أيهما أطول مثل: السندات وأوراق الدفع الطويلة الأجل.

3/ الأموال الخاصة:

هي الحاصل أو الفائض المتبقي كفرق بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم كما هي معرفة مسبقا.

4/ الإيرادات:

هي المنافع الاقتصادية الداخلة للمؤسسة خلال فترة نشاطها العادي والتي ترفع من الأموال الخاصة، حيث قد يكون هذا الارتفاع ناتج إما من ارتفاع قيمة الأصول أو انخفاض قيمة الخصوم والالتزامات، ما عدا العمليات بين المساهمين والشركاء من جهة والمؤسسة من جهة أخرى، والتي من شأنها رفع رأس المال والأموال الخاصة[2].

5/ التكاليف:

هي المنافع الاقتصادية الخارجة من المؤسسة خلال فترة النشاط العادية والتي تخفض في الأموال الخاصة، حيث قد يرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيمة الخصوم أو نزول قيمة الأصول، ماعدا العمليات بين الملاك والمؤسسة من توزيعات مختلفة.

---

[1]- محمد أمين عكوش، مرجع سابق، ص33.

[2]- شعيب شنوف، مداخلة بعنوان: **التغيرات المحاسبية بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات**، الملتقى الوطني حول: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 21 و22 نوفمبر2007، ص12.

6/ الاستثمارات بواسطة الملاك:

الزيادة في صافي الأصول لمشروع معين والناتجة من تحويل أشياء ذات قيمة من أطراف أخرى للحصول على أو زيادة حقوق الملكية. والأصول هي الأكثر شيوعا والتي تقدم من الملاك كاستثمارات ومع ذلك فيمكن تحويل التزامات على المشروع إلى حقوق الملكية[1].

7/ التوزيعات على الملاك:

النقص في صافي الأصول لمشروع معين والناتج من تحويل الأصول، تقديم خدمات أو إنشاء التزام على الشركة للملاك، والتوزيعات للملاك تؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية في المشروع.

8/ المكاسب:

الزيادة في حقوق الملكية(صافي الأصول) من العمليات الاستثنائية للمشروع، ومن كافة العمليات والأحداث الأخرى التي تؤثر على الشركة خلال فترة زمنية معينة ماعدا الزيادة الناتجة من الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة الملاك[2].

9/ الخسائر:

النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) من العمليات الاستثنائية للمشروع، ومن كافة العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على الشركة خلال فترة زمنية معينة ماعدا النقص الناتج من المصروفات أو التوزيعات للملاك.

10/ صافي الدخل:

وهو مقدار الزيادة في الإيرادات المكتسبة خلال الفترة عن المصروفات التي اشتركت في تحقيق هذه الإيرادات[3].

[1]- كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 43

[2]- كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3]- وجدي حامد حجازي، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص09.

المطلب الثالث: الغرض من وضع القوائم المالية والفرضيات الأساسية لها

تهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، وهذا بموجب فرضيتين أساسيتين.

الفرع الأول: الغرض من وضع القوائم المالية

يضع هذا الإطار* المفاهيم التي تبنى عليها عملية إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين والغرض منه هو[1]:

– مساعدة مجلس إدارة اللجنة في تطوير معايير محاسبة دولية جديدة وفي إعادة النظر بمعايير المحاسبة الدولية الموجودة.

– مساعدة مجلس إدارة اللجنة في تحقيق التوافق بين الأنظمة، والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها في معايير المحاسبة الدولية.

– مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية.

– مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي التعامل مع أمور ستكون موضوعا لإصدار معيار محاسبي دولي.

– مساعدة مراجعي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية.

– مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواة في القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

– تزويد أولئك المهتمين بعمل اللجنة بمعلومات عن أسلوبها في تكوين معايير محاسبية دولية.

*– إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية، نشرته لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989.

[1]– أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، 456.

إن هذا الإطار لا يمثل معيار محاسبي دولي، وعليه فإنه لا يحدد كيفية القياس أو الإفصاح عن أي أمر، وليس في هذا الإطار ما يتضمن أولوية على أي معيار محاسبي محدد.

يقرر مجلس اللجنة بأنه في حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبي دولي ما، وفي مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض، فإن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي تكون لها أولوية هذا الإطار، على كل حال طالما أن المجلس سوف يستنير بهذا الإطار عند وضع معايير مستقبلية وعند مراجعته للمعايير الموجودة، فإن عدد حالات التعارض بين الإطار ومعايير المحاسبة الدولية ستقل مع مرور الزمن.

سيتم مراجعة هذا الإطار من وقت لآخر على ضوء خبرة المجلس في العمل بموجبه.

تمثل القوائم المالية عرضا هيكليا ذو طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج نشاط التدفقات النقدية التي تفيد قطاع عريض من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات متضمنة المكاسب والخسائر وعن التدفقات النقدية.

الفرع الثاني: الفرضيات الأساسية للقوائم المالية

تعد القوائم المالية بناءا على فرضيتين أساسيتين هما:

1- أساس الاستحقاق:

لأجل تحقيق أهدافها فإن القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتحت هذا الأساس فإنه يعترف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث(وليس عندما تقرض أو تدفع أو ما يعادلها)، ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها، إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تخبر المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعليه فإنها توفر ذلك النوع من

المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية[1].

ويستخدم أساس الاستحقاق لعرض القوائم المالية باستثناء ما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية[2].

2- أساس الاستمرارية:

يقصد بالاستمرارية الافتراض بأن المشروع مستمرا ما لم يثبت عكس ذلك[3]، فيجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المنشأة ستبقى عاملة في المستوى المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاج للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام،ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح على الأساس المستخدم. بعد عرض المعلومات المحاسبية للقوائم المالية وأساسيات القوائم المالية[4].

[1]- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص91.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات**، مرجع سابق، ص499.

[3]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2009، ص22.

[4]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص91.

المبحث الثاني: معايير الإفصاح المحاسبي

أولت معايير المحاسبية الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقد يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح .

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية من هيئة معينة، التي تحدد كيفية تسجيل أنواع العمليات والأحداث والمعلومات التي ينبغي نشرها في القوائم المالية والملاحق المرفقة بها.

الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية

اشتقت كلمة معيار من ترجمة الكلمة Standard الإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبين إلى استخدام محاسبي ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج من خلاله يتم تحديد شيء ما كالطول والوزن، درجة جودته...الخ، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث الاقتصادية والظروف التي تأثر على مختلف الكشوف المالية وإيصال المعلومات إلى مختلف المتعاملين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على نتيجة المؤسسة كالتثبيتات مثلا، وحسب المفهوم الوارد من لجنة القواعد الدولية أن القاعدة المحاسبية عبارة عن قاعدة يعتمد عليها لممارسة المهنة والمقبولة قبولا عاما تؤدي إلى تقليل درجة العمل الفني وتحديد طبيعة المسؤولية المهنية [1].

[1]- بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مداخلة بعنوان: **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة البليدة، الجزائر، 13 و14 ديسمبر2011، ص8.

وقد عرف أيضا:" بأنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب"[1].

كما عرف على أنه" مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها[2].

الفرع الثاني: الحاجة لوجود معايير محاسبية دولية

تعدد الحلول المحاسبية وتناقضها أحيانا بنفس الوحدة الاقتصادية من دورة محاسبية إلى أخرى في منتصف القرن الماضي أدى بالمفكرين المحاسبين وأصحاب المهن المحاسبية إلى إيجاد أدوات لإبعاد هذه التناقضات بنفس الوحدة، ولذلك تم إنشاء ثلاث منظمات مهنية محاسبية لجنة توحيد المعايير المحاسبية ASC في المملكة المتحدة سنة 1969، مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في الولايات المتحدة سنة 1973، ولجنة معايير المحاسبة الدولية ASC سنة 1973، جميع هذه المنظمات تتكفل بالبدء بمعايير محاسبية وكذلك القوائم المالية وأشكال عرضها والإفصاح عن ما تتضمنه من عمليات وأحداث اقتصادية من جهة، ووضع وإعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية استنادا إلى إستراتيجية عملية وتعتمد على إطار نظري موحد تساير الانفتاح الاقتصادي العالمي وتؤدي إلى تحسين المعاير الدولية والقدرة على استنباط معايير جديدة حسب ما تقتضيه المتطلبات الاقتصادية كمعايير الإفصاح عن البيانات بالمؤسسات المالية، الإفصاح والعرض والاعتراف والقياس وغيرها من المعايير الأخرى[3].

[1]– يحي سعيدي، لخضر أوصيف، مداخلة بعنوان: **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS-IFRS) ومعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، الجزائر،13 و14 ديسمبر 2011، ص9.

[2]– صالح مرازقة، فتيحة بوهرين، مداخلة بعنوان: **الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، الجزائر، 12 و13 ماي 2010، ص6.

[3]– بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مرجع سابق، ص10.

الفرع الثالث: أهمية معايير المحاسبة الدولية

تتبين أهمية المعايير المحاسبية الدولية من خلال ما يلي:

1- إن عدم وجود معايير محاسبية سيجعل المؤسسات تتحكم في نوعية وكيفية المعلومات وطريقة الإفصاح عنها، بسبب عدم وجود في الواقع العملي سوق كفؤة للمعلومات المحاسبية مما يترتب عليه ما يلي[1]:

- اختلاف الطرق والأسس المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات لمعالجة عملياتها وأحداثها ذات الصفة المالية المتماثلة مما يخلق صعوبة في المقارنة.

- التأثير بشكل سلبي على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة وتقييم الأداء نتيجة استخدام أساليب غير كافية لقياس وعرض الأحداث.

2- يتعين حماية حقوق الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، عن طريق الإفصاح العام عن فرص ونتائج الاستثمار، ويساعدها على تحقيق هذا الهدف وجود المعايير المحاسبية التي ستمنع استفادة البعض من المعلومات المحاسبية دون البعض الآخر.

وأخيرا يمكن القول إن الهدف الأساسي من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي من خلال الاستفادة من الكشوفات المالية، أما في حالة عدم وجود مثل هذه المعايير فسيتم عندئذ استخدام طرائق محاسبية متباينة توصل إلى كشوفات مالية يصعب فهمها أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين، بسبب اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسات المختلفة، ومن ثم ستكون هناك صعوبة في تحقيق المقارنة بين المؤسسات المختلفة.

المطلب الثاني: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولية IAS1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث

[1]- العربي تيقاوي، مداخلة بعنوان: **النظام المحاسبي الجزائري بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2011، ص08.

تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة، وسوف نقدم فيما يلي أهم الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح والقوائم ذات الغرض العام.

الفرع الأول: الميزانية

تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة مما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها، فهي تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوتها ودرجة تطورها، فالميزانية تبحث عن قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها وقت معين[1] وقد تم تعريف الأصول على أنها موارد ينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة، كنتيجة لأحداث سابقة، وتنقسم إلى قسمين هما الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة، أما الخصوم فقد عرفت على أنها التزامات أو مطلوبات حالية، تمثل حقوقا للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة، تتطلب تضحية ببعض أصولها مستقبلا لتخلص من هذه الالتزامات، وتقسم إلى قسمين التزامات متداولة والتزامات غير متداولة، وتمثل القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات منها حقوق الملكية(الأموال الخاصة)[2].

وتنص القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية حسب IAS1 على ما يلي:

[1]- نوال صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص114.

1- التميز بين المتداولة وغير المتداولة:

يشترط معيار المحاسبة الدولي IAS1 أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة منفصلة في صلب الميزانية العمومية، ويصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية[1]:

أ. عندما يتوقع أن يتحقق نقدا أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

ب. عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.

ت. عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية.

ث. عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد ولا يوجد قيودا على استعماله.

وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.

أما الخصوم فإنها تصنف على أنها متداولة في الحالات الآتية:

أ. عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

ب. عندما يكون ناشئا عن أغراض المتاجرة.

ت. عندما يستحق التسديد خلال 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

ث. لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهرا من إعداد الميزانية وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

[1]- محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص366.

2- المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التالية[1]:

الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول الغير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والنقد ومعدلات النقد، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية، الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية.

3- المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات[2]:

أ. تصنيفات جزئية للبنود المعروضة كتصنيف بنود الممتلكات والمصانع والمعدات، إما حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS16.

ب. تصنف الذمم المدينة إلى مدينين تجاريين وأعضاء آخرين في المجموعة، وذمم مدينة على أطراف ذات علاقة ودفعات مقدمة ومبالغ أخرى.

ت. يصنف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقم IAS2 .

ث. تصنف المخصصات والاحتياطات وعلاوات الإصدار مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

ج. الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.
- القيم الاسمية لكل سهم أو أن القيم ليست لها قيمة اسمية.
- مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية كل فترة مالية وفي نهايتها.
- الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة تسديد رأس المال.

[1]- محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص367.

[2]- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص303.

- الأسهم التي تمتلكها المؤسسة ذاتها أو فروعها أو مؤسسات زميلة.

لم يتضمن المعيار إلزاما بشكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية.

الفرع الثاني: قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية كالآتي:

1. قائمة الدخل:

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي، فهي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها[1]، ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ما عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك، وعرفت الإيرادات حسب مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها "التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبة، أو أي زيادة في أصولها أو تخفيض لالتزاماتها أو (كليهما معا)، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات، أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية" أما المصروفات فهي عبارة عن "التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية، أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها (أو كليهما معا)، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية[2].

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي IAS1 يجب تصنيف المصاريف وتحليلها بناء على طبيعتها أو بناء على وظيفتها، والاختيار بين طريقة وظيفة النفقة أو طريقة طبيعة النفقة، يتوقف على عوامل متعلقة بالصناعة وطبيعة النشاط، وتعتبر طريقة تصنيف المصاريف حسب الوظائف هي الأكثر شيوعا واستخداما.

[1]- محمود أحمد إبراهيم، **المحاسبة المالية**، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص45.

[2]- رضوان حلوة حنان، **مدخل للنظرية المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص88.

2. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

أوجب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المؤسسات بنشر معلومات متعلقة بتغيرات حقوق الملكية في قائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية، الهدف منها تحديد إجمالي نتائج نشاط المؤسسة خلال الدورة، ويجب أن تتضمن هذه القائمة ما يلي[1]:

أ. ربح أو خسارة الفترة.

ب. كل بند من بنود الدخل أو المصاريف المعترف بها بشكل مباشر في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود.

ت. الأثر التراكمي للتغير في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS8.

أما البنود التالية فيمكن إظهارها في قائمة حقوق الملكية أو في الإيضاحات.

ث. العمليات الرأس مالية مع المالكين والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.

ج. رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية ونهاية الفترة والتغيرات خلال الفترة.

ح. مقارنة بين القيم الدفترية في بداية ونهاية الفترة لكل فئة من فئات رأس المال، علاوة الأسهم، الاحتياطات مع بيان كل تغير شكل منفصل.

الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية

هي قائمة تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية، ونبين فيما يلي أنواع هذه الأنشطة[2]:

1- الأنشطة التشغيلية: وهي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

[1]- نوال صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2]- نوال صبايحي، مرجع سابق، ص85.

2- الأنشطة الاستثمارية: وهي الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن بنود النقدية المعادلة.

3- الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات رأس المال وقروض المؤسسة.

ويمكن في هذا الصدد أو نوضح بعض المصطلحات المستعملة كما يلي[1]:

أ. **النقدية:** يقصد بها النقدية بالخزينة والنقدية بالبنوك والودائع الجارية.

ب. **النقدية وما يعادلها:** يقصد بها في حكم النقدية الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، ويكون من السهل تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة وتكاد تكون خالية من المخاطر بسبب قرب موعد استحقاقها مثل أذن الخزينة، ولا تعتبر الاستثمارات التي يزيد أجلها في 3 أشهر من ضمن ما في حكم النقدية.

ولقد تضمن المعيار المحاسبي الدولي IAS7 بعض الشروط وقواعد الإفصاح في هذه القائمة يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.
- الفوائد المقبوضة والمدفوعة وتوزيعات الأرباح.
- ضرائب الدخل المدفوعة.
- شراء وبيع المؤسسات التابعة.
- العمليات غير النقدية مثل امتلاك موجودات بواسطة الشراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق عقد تأجير تمويلية.
- مكونات النقد والنقد المعادل.

[1]- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص248.

يتم عرض قائمة التدفقات النقدية بموجب طريقتين هما[1]:

- **الطريقة المباشرة:** بموجب هذه الطريقة يتم الإفصاح عن العناصر الرئيسية للمقبوضات والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية الخاص بنشاط التشغيل، ويتم الإفصاح إما من خلال:

✓ السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

✓ عن طريق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات والبنود الأخرى بقائمة الدخل.

- **الطريقة غير المباشرة:** نظرا لأن بنود الإيرادات والمصروفات الموجودة في قائمة الدخل محددة على أساس الاستحقاق لذلك يتم تحديد صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل طبقا لهذه الطريقة عن طريق تسوية أو تعديل صافي ربح أو خسارة الفترة بالبنود ذات الطبيعة غير النقدية الموجودة في قائمة الدخل، بحيث يكون محصلة تلك العمليات هو الوصول لصافي تدخل مقاس على الأساس النقدي، ثم بتعديل هذا الدخل بأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة الدفع بالمقبوضات والمدفوعات الناتجة من أنشطة الاستثمار أو التمويل.

المطلب الثاني: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية معينة تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيارIAS24 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية تحتوي على الإفصاحات اللازمة وسنبين في ما يلي محتويات هذا المعيار.

الفرع الأول: نطاق المعيارIAS24

قبل أن نتطرق إلى نطاق المعيار يجب أن نوضح بعض المصطلحات وذلك كما يلي[2]:

[1]- سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص87.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص246.

1- **الأطراف ذات العلاقة:** هي الأطراف التي يكون فيها لطرف معين القدرة على السيطرة على طرف آخر أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة عليه، وذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

2- **العمليات بين الأطراف ذات العلاقة:** هي تحويل موارد وخدمات والتزامات بين الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عمن يتحمل السعر ويمكن أن يحدد السعر بإحدى الطرق التالية:

أ- **سعر البيع:** أي يحدد السعر وكأن الطرق ذات العلاقة كأي طرف خارجي يتم البيع إليه.

ب- **سعر إعادة البيع:** وهو السعر الذي يقوم الطرف ذات العلاقة المستلم للموارد والبضائع بإعادة البيع فيه عن طرف خارجي.

ت- **سعر التكلفة:** ويتم البيع إلى الطرف ذات العلاقة بسعر التكلفة، دون إضافة أي هامش ربح إلى هذا السعر.

ث- **سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح معين:** وذلك بإضافة هامش ربح معين إلى التكلفة.

ج- **الموظفون والإداريون الرئيسيون:** هم الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط والإدارة وضبط نشاطات المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع المدراء سواء كانوا تنفيذيين أو غير ذلك.

ح- **السيطرة:** سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة بهدف الحصول على منافع نشاطاتها.

خ- **السيطرة المشتركة:** اتفاق تعاقدي على اقتسام السيطرة.

د- **التأثير الهام:** هي صلاحية وسلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما، ولكنها ليست سيطرة أو تحكم على تلك المؤسسات.

3- **نطاق المعيار:** يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS24 فيما يلي[1]:

أ- تحديد وتعريف الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات المتبادلة.

[1]- مأمون حمدان، **المعيار الدولي IAS24**، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا، 2008، ص24.

ب- تحديد الأرصدة المعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة الخاصة بها.

ت- تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوبا.

ث- تحديد الإفصاحات التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

الفرع الثاني: معايير تحديد الأطراف ذات العلاقة

يجب التعرف على المعايير المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، لبيان متى يمكن اعتبار الأطراف على علاقة ببعضها البعض وبالتالي وجوب الالتزام بإفصاحات معينة من خلال قوائمها المالية، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي[1]:

1- يكون الطرف على علاقة بالمؤسسة:

أ- إذا كان الطرف بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر:

- يسيطر على المؤسسة أو يخضع لسيطرتها، أو يخضعها لسيطرة مشتركة (وهذا يشمل المؤسسات الأم، المؤسسات التابعة، والمؤسسات المماثلة) وبالتالي تتعلق بامتلاك مؤسسة ما بما نسبته 50% أو أكثر من حقوق الملكية في مؤسسة أخرى، وبذلك تكون للمؤسسة المالكة قدرة على السيطرة والتحكم بالسياسات والقرارات التشغيلية والمالية وكافة الأمور الأخرى التي تتعلق بالمؤسسة.

- له مصلحة في المؤسسة تخوله بوجود تأثير هام أو فعال عليها، والتأثير الفعال أو الهام هو التأثير الذي تنفذه المؤسسة عندما تملك20% إلى 50% من أسهم مؤسسة أخرى مع عدم وجود سيطرة، ويكون التأثير على السياسات التشغيلية والمالية.

- له سيطرة مشتركة على المؤسسات كما هو الحال في العقود المشتركة.

ب- إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة زميلة كما هي معرفة في المعيارIAS28 المتعلق بالاستثمارات في المؤسسات الزميلة.

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص247، 248.

ت- إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن عقد مشترك والتي تكون فيه المؤسسة كمتعاقد(كما هو منصوص عليه في المعيارIAS31 المتعلق بمختلف العقود المشتركة).

ث- إذا كان الطرف ذات العلاقة واحد من الموظفين الإداريين الرئيسيين للمؤسسة أو مؤسساتها الأم.

ج- إذا كان الطرف ذات العلاقة هو فرد مقرب لعائلة الشخص المذكور في (أ)و(ت).

ح- إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة مسيطر عليها أو مشترك السيطرة عليها أو تتأثر إلى حد كبير بقوة تصويت هامة في تلك المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي شخص مذكور في (ث) و(ج).

خ- إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن خطة منافع ما بعد الخدمة لمصلحة موظفي المؤسسة أو أي مؤسسة أخرى تكون على علاقة بالمؤسسة.

ولا يمكن اعتبار الحالات التالية ذات علاقة:

- مؤسستان لهما نفس المدير أو المدير الرئيسي.
- متعاقدان لهما سيطرة مشتركة على عقد مشترك.
- الممولين، الاتحادات التجارية، الهيئات والوكالات الحكومية في علاقتها العادية بالمؤسسة.
- العميل المنفرد، المورد، صاحب حق التأليف، الوكيل العام والذين تتعامل معهم المؤسسة من منطلق الاستقلالية الاقتصادية.

الفرع الثالث: متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS24

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS24 الإفصاح عما يلي[1]:

1- الإفصاح عن العلاقة بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي،

[1]- محمد مطر، موسى السويطي، ص ص 380-381.

وفي حالة قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك.

2- تفصح المؤسسة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع الطويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.

3- في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

4- يتم تقديم الإفصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة والمؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسساتها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

المطلب الثالث: الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كانت ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS7 لتخصيص فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد والذي سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: نطاق المعيارIFRS7

قبل أن نتطرق إلى نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية- الإفصاحات" ارتأينا أن نعرف ببعض المصطلحات الواردة فيه وذلك كما يلي[1]:

1- **الأداة المالية:** أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة ما، أو أداة حقوق ملكية أو التزام مالي لمؤسسة أخرى.

2- **الأصل المالي:** هو أي أصل يكون عبارة عن:

أ. نقد.

ب. أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى.

ت. حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي من مؤسسة أخرى، أو حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل أو تكون إيجابية.

ث. عقد قد تتم تسوية من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمؤسسة وتشمل هذه العقود:

- عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام تعاقدي للمؤسسة لاستلام عدد متغير من أدوات ملكيتها.

- عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمؤسسة.

3- الالتزام المالي:

أ- التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى، أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية.

ب- عقد سيتم تسويته أو قد يتم تسويته باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص635-636.

4- **المشتقات المالية:** هي أدوات مالية تنتج عن عقود تتم مع الغير وتتصف بما يلي:

أ- تتغير قيمتها بتغير البند المتفق علية في العقد مثل: سعر الفائدة، أسعار سعر صرف العملة.

ب- لا تحتاج إلى صافي استثمار أولي عند إبرام العقد أو يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.

ت- سيتم تسويتها في المستقبل.

ث- من أمثلتها العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المقايضة، عقود الخيار.

5- هدف المعيار IFRS7:

هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من:

أ- تقيم الأهمية للأدوات المالية على الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة.

ب- إبراز المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والطريقة التي يمكن إدارة بها هذه المخاطر.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية- الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدوليIAS39 وIAS32.

6- نطاق المعيارIFRS7 :

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المؤسسات ولكافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي[1]:

أ- الحقوق في المؤسسات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار IAS27، IAS31،IAS28 .

[1]- معيار التقرير المالي الدولي 07 "**الأدوات المالية- الإفصاح**" تاريخ الإطلاع 2016/01/12: على الموقع: WWW.FOUEUSIFRS.COM

ب- حقوق التزامات الموظفين الناتجة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدوليIAS19.

ت- عقود التعويض المحتملة الناتجة عن إندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3.

ث- عقود التأمين المعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدوليIFRS4 .

ج- الأدوات المالية، العقود والالتزامات المتعلقة بعمليات التسديد على أساس السهم بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS2.

الفرع الثاني: متطلبات الإفصاح وفق IFRS7

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 ما يلي[1]:

1- يجب على المؤسسة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة(الأصول المالية، الالتزامات المالية، وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية:

أ- الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.

ب- أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

2- إضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب المعيار IFRS7 هي:

أ- معلومات عن أهمية الأدوات المالية.

ب- معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لم يتم عرضها.

[1]- معيار التقرير المالي 07 " **الأدوات المالية-الإفصاح**"، مرجع سابق.

1- الإفصاحات المتعلقة بأهمية الأدوات المالية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك كما يلي:

أ- الميزانية:

- الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية لكل فئة كما هي معرفة في المعيار IAS39.
- الأصول المالية والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر موضحة بشكل منفصل، المقتناة لأغرض المتاجرة والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها.
- الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية، وذلك في حالة قيام المؤسسة بإعادة تصنيف أصل مالي من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفئة أو العكس.
- الاستثمارات المقتناة لحين استحقاقها.
- الأصول المتاحة للبيع.
- القروض والذمم.
- الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغيرات في القيمة العادلة.
- إفصاحات عن البنود التي لم يتم الإعتراف بها وتشمل تحويلات الأصول المالية والتي لا يجوز الإعتراف بها محاسبيا في ظل المعيار IAS39 حيث يتم الإفصاح عن طبيعتها والمخاطر المتعلقة بها.
- معلومات عن الأصول المالية وغير المالية المرهونة والمقتناة كضمان.
- تسويات لحسابات سائر الديون المعدومة.
- الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة.
- مخالفات شروط اتفاقيات القروض.

ب- قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية:

- يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية.
- القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بالمقارنة مع القيمة الدفترية وصف كيفية تحديد القيمة العادلة، معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية.
- الإفصاح عن محاسبة التحوط (نوع التحوط).

2- الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستعملي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي ويشمل ذلك ما يلي[1]:

أ- **الإفصاحات النوعية:** وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية، عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها وهي:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية.
- أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر.
- التغيرات من الفترة السابقة.

ب- **الإفصاحات الكمية:** وهي معلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الإداراة بها، وتتضمن هذه الإفصاحات ما يلي:

- ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ.
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره،ص306-307.

- تركز المخاطر سواء على أساس جغرافي، أو على عملاء معينين أوفي أسواق معينة، أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية، ويرتبط ذلك بسياسة التنويع.

3- إفصاحات أخرى مطلوبة:

سوف نوضح بعض الإفصاحات المتعلقة بالبنود التي وردت إجمالية في الفروع التي سبق وأن تطرقنا لها كما يلي[1]:

أ- **مخاطر السيولة:** وهي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تدبير الأموال النقدية اللازمة للوفاء بالالتزامات ويطلق عليها بمخاطر التمويل وتتطلب الفقرة 39 من المعيار IFRS07 الإفصاح عن ما يلي:

- تحليل لتواريخ إستحقاق المطلوبات المالية القائمة.

- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.

ب- **مخاطر السوق:** هي المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة، أو التدفقات النقدية للإدارة المالية ستتغير بسبب التغيرات في الأسعار السوقية. ويجب الإفصاح عما يلي:

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المؤسسة، كما في تاريخ القوائم المالية مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية، ويعني تحليل الحساسية تحليل مدى تأثير معدلات أسعار فائدة افتراضية مختلفة على محفظة الأوراق المالية.

- الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

- التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات.

ومن الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل الحساسية طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر والتي تظهر العلاقة المتبادلة بين متغيرات المخاطر مثل معدلات الفائدة، معدلات أسعار الصرف، واستخداماتها في إدارة المخاطر المالية.

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص787-791.

ح- **مخاطر الائتمان:** هي المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها ويجب الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي:

- الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المؤسسة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة المؤسسة.
- وصف للضمانات الموجودة بحوزة المؤسسة مقابل تلك الأدوات.
- الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.

خ- **مخاطر التدفقات النقدية:** وهي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في التدفقات النقدية المرتبطة بالأداة المالية نتيجة لعوامل مختلفة.

د- **متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي:** وتشمل على ما يلي:

- الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات على الربح والخسارة.
- وصف لأي عملية تم التحوط لها مسبقا ولا يتوقع حدوثها.
- المبلغ المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة.
- المبلغ المحول من قائمة حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح والخسائر للفترة المذكورة.

هـ- **محاسبة التحوط:** على المؤسسة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 كما يلي:

- وصف لكل نوع من أنواع التحوط.
- وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية.
- طبيعة المخاطر المتحوط لها.

و- **التحوط**: هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلالها استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر من ذلك، أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو إلتزام مالي، لأي عملية مستقبلية وفي هذا الصدد يجب التميز بين أداة التحوط والبند المتحوط له.

ز- **أداة التحوط**: وتتمثل في المشتقات المالية.

ذ- **البند المتحوط له**: هو أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملية جانبية يعرض المؤسسة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها[1].

ولقد تم التطرق إلى كثير من المصطلحات الرئيسية في المعيار IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية الاعتراف والقياس، ويأتي تركيز IFRS7 على الإفصاحات عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية، كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، نظرا للتوسع الكبير في التعامل بالأدوات المالية، وما تشكله هذه الإفصاحات سواء كانت كمية أو نوعية من زيادة المعلومات عن الأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستفيدين وأصحاب العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة بعد ظهور مشاكل عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، والمتعلقة بالأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها.

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص664.

المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. حيث تعتبر وسيلة المحاسبة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية إلى من هم خارج المؤسسة، فيجب على كل مؤسسة الإفصاح عن هذه القوائم للأطراف المستفيدة.

المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وجدول حساب النتائج

تعتبر الميزانية وجدول حساب النتائج من القوائم الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسة في إيضاح الوضعية المالية لها لذا يجب أن تشتمل على كافة العناصر الواجب الإفصاح عنها.

الفرع الأول: الإفصاح في الميزانية*

يفرض النظام المحاسبي المالي شكلا قانونيا لابد من مراعاته عند إعداد الميزانية على أساس أن الإفصاح عن تلك العناصر يخدم مستخدميها.

تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر هذه القائمة المعلومات للمستخدمين عن طرق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المؤسسة والتزاماتها لدائنيها وحق إعلان صافي أصول المؤسسة[1]. فحسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية تصف بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية[2]:

1- في جانب الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.

---

* - انظر الملحق رقم 1

[1] - أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، ط1، دار الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص104.

[2] - الجريدة الرسمية،، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات .
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

2- في جانب الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

3- في حالة الميزانة المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.
- الفوائد ذات أقلية.

4- معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
- مبالغ للدفع والاستلام.
- الشركة الأم.
- الفروع.
- الكيانات المساهمة في المجمع.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين، ...).

- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة الأسهم.
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا.
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
- عدد الأسهم التي يملكها الكيان، فروعه والكيانات المشاركة.
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتيازات غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام).

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول حسابات النتائج*

وفق النظام المحاسبي المالي فإنه يجب على الأقل إدراج المعومات التالية في حساب النتيجة (أيا كان النموذج المتبع حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة)[1]:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، مما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، والفائض الإجمالي على الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

* – انظر الملحق رقم 2

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سابق، ص24-25.

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة شركات المساهمة.

- **في حالة حساب النتائج المدمجة:**

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

- **المعلومات الدنيا الأخرى المفصح عنها إما في حساب النتائج، وإما الملحق المكمل لحساب النتائج هي كالأتي:**

- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

وللكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة، مدونة الحسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصياتها واحتياجاتها.

المطلب الثاني: الإفصاح عن جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس المال

يمثل كل من جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس المال من القوائم المالية التي تعتمد عليها المؤسسة في عملة الإفصاح عن المعلومات المالية التي تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية.

الفرع الأول: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة*

على المؤسسة إعداد جدول يتضمن إدخالات وإخراجات الخزينة خلال الدورة خدمة للمستعمل، إذ يستطيع هذا الأخير من خلال معرفة قدرة المؤسسة على جني خزينة وأشباه الخزينة، ونظرا لأهميته خصص له معيار خاص وهو المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7. مع العلم أن الخزينة تتكون من النقود الموجودة في

* – انظر الملحق رقم 3

صندوق المؤسسة والودائع تحت الطلب، أما أشباه الخزينة فتتكون هي الأخرى مما قامت به المؤسسة من توظيفات للأجل القصير[1].

إنه حسب النظام المحاسبي المالي فجدول سيولة الخزينة يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) وتتمثل في[2]:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء. وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأصول الخاصة أو القروض).
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

[1]- عبد الحميد حسياني، **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية(IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر،2010/2009، ص132.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص26

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول تغيرات رؤوس الأموال (جدول تغيرات الأموال الخاصة)*

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، والهدف من هذه الوثيقة هو تمكين المستخدم أو المستثمر من تحليل تغير أمواله خلال السنة المالية[1].

كما توضح هذه القائمة كل من مصادر الحصول على الأموال الكافية و كيفية استخدامها، ويتطلب إعدادها توفر قائمة المركز المالي " الميزانية" في بداية الفترة ونهايتها بالإضافة إلى حساب النتائج عن الفترة.

- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة:**

حسب المعيار المحاسبي الدولي الأولIAS1 المعدل فإن الجدول خصص لتغيرات الأموال الخاصة الناتجة عن العمليات مع المساهمين(الملاك) كتوزيع الأرباح، زيادة رأس المال... وأن إظهار الإيرادات والأعباء المسجلة، يعني النتيجة الشاملة، في هذا الجدول غير مسموح به.

وحسب النظام المحاسبي المالي فإن المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي[2]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

*- انظر الملحق رقم 4.

[1]- نفس المرجع السابق، ص26.

[2]- الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

المطلب الثالث: الإفصاح في ملحق الكشوف المالية*

يعتبر الملحق من القوائم المالية الأكثر أهمية، باعتبار أنه يحتوي على معلومات توضيحية إضافية متى كانت هذه الأخيرة تكتسي طابعا هاما أو كانت مهمة لفهم البيانات الواردة في الكشوف المالية المفصح عنها.

ويشمل الملحق على معلومات تتضمن معلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية(المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير رؤوس الأموال.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

وفعلا فإن الملحق يجب أن لا يشتمل إلى على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

ويتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي، مما يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المؤسسات الأخرى:

- بيان الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.
- بيان يوضح أسس القياس والسياسات المحاسبية المطبقة.
- معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل قائمة مالية في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل بيان مالي.

* – انظر الملحق رقم 5.

[1] – نفس المرجع السابق، ص27.

- إفصاحات أخرى تشمل:

- البنود الطارئة والالتزامات والإفصاحات المالية الأخرى.
- الإفصاحات غير المالية.

كما أن التقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير، وتشمل السياسات المحاسبية التي قد تنظر المؤسسة في عرضها ما يلي على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- الاعتراف بالإجراء.
- مبادئ التوحيد بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة.
- الشركات المندمجة.
- المشاريع المشتركة.
- الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة وإطفائها.
- رسملة تكاليف الإقراض والمصروفات الأخرى.
- عقود الإنشاء.
- ممتلكات الإستثمار.
- الأدوات المالية والاستثمارات.
- عقود الإيجار.
- تكاليف البحث والتطوير.
- الضرائب بما فيها الضرائب المؤجلة.
- المخصصات.
- تكاليف منافع المستخدمين.
- تحويل العملة الأجنبية.

[1]- عبد الحميد حسياني، مرجع سبق ذكره، ص 132-133.

- تعريف قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية وأساس توزيع التكلفة بين القطاعات.
- تعريف النقد والنقد المعادل.
- محاسبة التضخم.
- المنح الحكومية.

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية وهذه الجداول هي[1]:

- جدول تطور التثبيتات والأصول الغير الجارية.
- جدول الاهتلاكات.
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.
- جدول المؤونات.
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

[1]- الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص41-43.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول عرض القوائم المالية والإفصاح عنها من خلال معايير المحاسبة الدولية ومن خلال النظام المحاسبي المالي.

إذ يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز جودة المعلومات المالية والمحاسبية وترشيد القرارات،مما يساهم في كسب الثقة في القوائم المالية التي تعرضها مختلف الشركات والمؤسسات والهيئات لدى مستعمليها.

ولقد لاقت هذه المعايير قبولا واسعا على المستوى الدولي، لما تسعى إليه تحقيق توحيد في عرض القوائم المالية وحجم المعلومات المالية المفصح عنها من خلال إتباع متطلباتها في ذلك.

وبموجب معايير المحاسبة الدولية تلتزم المؤسسة بتقديم قوائم مالية تفي أساسا باحتياجات المستثمرين من المعلومات بالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز منفعتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي هذا السياق تجد المؤسسة في المعايير وسيلة لتحقيق أهدافها من الإفصاح، تأخذ المؤسسة في الاعتبار التقيد بمتطلبات الإفصاح التي يستدعيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ذات أهمية بالغة لهذه المؤسسات لما لها من فوائد تخدم مصالحها كالحفاظ على صورة المؤسسة وشفافيتها.

هذا وقد خلصنا إلى أن النظام المحاسبي المالي يعتمد المعايير المحاسبية الدولية كمرجعية وذلك بما يخدم أهداف الإفصاح في القوائم المالية ذات الأهمية البالغة باعتبارها كأحد أهم مصادر للمعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات مستخدمي هذه القوائم.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيـــد

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتكملة الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة والإجابة عن الإشكالية الأساسية، نحاول من خلال هذا الفصل إعداد دراسة ميدانية نسعى من خلالها اختبار مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر.

وقد اخترنا لهذا الغرض إعداد استمارة استبيان، تحتوي على مجموعة من الأسئلة مرتبطة بإشكالية البحث، تم توزيعها على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين المهتمين بالمجال المحاسبي.

فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض الاستبيان.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للاستبيان.

المبحث الأول: تقديم الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث تقديم الدراسة الميدانية، من حيث المنهج والتقنيات المستخدمة وأدوات جمع المعطيات، ثم نتطرق إلى محددات الدراسة الميدانية وتضم مجتمع الدراسة، عينتها، حدودها ومشاكلها.

المطلب الأول: منهج وتقنيات الدراسة الميدانية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المنهج المتبع في هذه الدراسة بالإضافة إلى تقنيات البحث المستعملة.

الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية

يمثل المنهج في الدراسة الميدانية، الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، فالمنهج يسهل عملية البحث ويسمح بالكشف عن الحقائق العلمية وتحديد الأسباب والنتائج المترتبة عنها باستعمال طرق وأدوات بحث معتمدة ومعروفة في هذا النوع من الدراسات، فالمنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج التحليلي لتفسير وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من هذا الاستبيان ومن ثم تحديد النتائج المترتبة عن هذا التحليل.

الفرع الثاني: تقنيات الدراسة الميدانية

ارتأينا في هذا المجال واستنادا لمعالجة هذا الموضوع الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل معالجة الموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة التالية وهي:

1- المقابلة الشخصية: قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول النظام المحاسبي المالي ودوره في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر، حيث حاولنا استخلاص وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي، وقمنا بالتحاور مع بعض منهم يتمثلون عموما في:

- الممارسين لمهنة المحاسبة في الميدان (محافظين حسابات، محاسبين).
- إطارات بعض الشركات الاقتصادية.

2- الاستبيان: (الاستمارة الإحصائية) هي أداة ملائمة ومناسبة وفعالة، للحصول على المعلومات أو البيانات أو الحقائق المرتبطة بموضوع معين أو دراسة محددة أو موقف معين أو بحث محدد، ويقوم الاستبيان على تحديد عدد من الأسئلة يطلب من الأفراد المعنيين أو المفردات تحت الدراسة أو موضوع الاستبيان (سواء كانوا يمثلوا المجتمع أو عينة للدراسة) الإجابة عليها[1].

المطلب الثاني: محددات الدراسة الميدانية

بعدما قمنا بتحديد منهج الدراسة الميدانية وتقنياتها نقوم الآن بتقديم مجتمع الدراسة المتعلق بتقنية الاستبيان وعينتها، حدودها والمشاكل التي واجهناها خلال إجرائها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة: عند القيام باختيار مجتمع الدراسة تم الاعتماد على المؤهل العلمي والعملي، كشرط أساسي لتوزيع الاستمارات على عينة الدراسة، وذلك بغية قدرة أفراد العينة على التعامل مع محتوى الاستبيان، وبالتالي كان التركيز على الأكاديميين الحائزين على شهادات علمية في المحاسبة، وكذا المهنيين أصحاب الخبرة والممارسين لوظائف ذات الصلة بالمحاسبة، وفيما يلي عرض للفئات التي تشكل مجتمع الدراسة:

- **الفئة الأولى:** الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهنة المحاسبة.
- **الفئة الثانية:** المهنيين المعتمدين (محافظي الحسابات، محاسبين).
- **الفئة الثالثة:** المحاسبين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية.
- **الفئة الرابعة:** وظيفة محاسبية أخرى.

ثانيا: عينة الدراسة: بالنسبة لعينة الدراسة قمنا بتوزيع 50 استمارة استبيان في ولايات الوسط وهي (المدية، البليدة)، شملت أفراد العينة المحددة سابقا، ولقد اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام المباشر وأيضا عن طريق مساعدة بعض الزملاء.

[1]- دلال القاضي، محمود مهدي البياتي، **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص135.

ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-3): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

البيان	التكرار	النسبة
الاستمارات الموزعة	50	%100
الاستمارات المفقودة	4	%8
الاستمارات الملغاة	2	%4
الاستمارات الواردة بعد الأجل	4	%8
الاستمارات الصالحة	40	%80

المصدر: من إعداد الطالبتان (اعتمادا على استمارات الاستبيان)

الملاحظ من خلال الجدول رقم (1-3)، أن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة بلغ 50 استمارة، والتي استخلص منها 40 استمارة صالحة للدراسة، أما باقي الاستمارات فألغيت سواء لعدم تحصيلها أصلا من أفراد العينة بسبب التماطل وانتهاء فترة الدراسة، أو بسبب كونها فقدت، كما تم إلغاء 2 استمارة بسبب التناقض الملاحظ على مستوى الإجابات وتم استبعاد 4 استمارات بسبب استلامها بعد أجل الدراسة وشروع الطالبتان في تحليل النتائج.

الفرع الثاني: حدود الدراسة الميدانية

تتمثل حدود الدراسة الميدانية فيما يلي:

أ. **الحدود المكانية**: ترتكز الدراسة على عينة مختارة في كل من ولاية المدية والبليدة وهذا بحكم سهولة تنقلنا فيها.

ب. **الحدود الزمنية**: يرتبط مضمون و نتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه والمقدر مابين أواخر شهر مارس إلى غاية شهر ماي 2016، وذلك بدءا من إعداد وتحضير الاستبيان، مرور بتوزيعه، ومن ثم جمع الاستمارات ومعالجتها.

ت. الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات أكاديميين ممثلين في أساتذة الجامعات، إضافة إلى المهنيين المتمثلين في الممارسين للمهنة من محافظي حسابات ومحاسبين وإطارات المحاسبة والمالية.

ث. الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري للبحث والمرتبط بالنظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر.

الفرع الثالث: الصعوبات المواجهة في الدراسة

لم تخلو الدراسة الميدانية من بعض الصعوبات والعقبات والتي تتمثل فيما يلي:

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة سواء من خلال الرفض النهائي لملأ الاستمارة، أو من خلال تقديم إجابات عشوائية.

- تماطل بعض أفراد العينة في ملئ الاستمارات و إرجاعها، ذلك ما أجبرنا على العودة إلى مقرهم عدة مرات من أجل استرجاع الاستمارة.

- تزامن الفترة الزمنية التي قمنا فيها بتوزيع الاستبيان بفترة إعداد القوائم المالية الختامية في مكاتب المحاسبة حيث يحتج الكثير من المهنيين بكثرة انشغالاتهم في هذه الفترة رغم أن الاستبيان يأخذ وقتا يسير في الإجابة.

المبحث الثاني: عرض الاستمارة

يتناول هذا المبحث عرضا لمختلف مراحل إعداد الاستبيان والمتمثلة في بناء الاستمارة، هيكل الاستمارة، اختبار قائمة الاستبيان.

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان

مر إعداد الاستبيان عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: تصميم استمارة الاستبيان**

هناك جملة من النقاط التي حاولنا مراعاتها عند إعداد استمارة الاستبيان أهمها:

- تصميم الأسئلة بأسلوب بسيط وواضح، بالاستعانة بآراء بعض الأساتذة، وكذلك بالبحوث والدراسات الدراسات السابقة في هذا المجال والذين وجهونا في كيفية إعداد استمارة الاستبيان.
- ربط الأسئلة بالأهداف المراد الوصول إليها.
- الاعتماد في صياغة أسئلة الاستبيان على النوع المغلق (ذات بدائل محددة).
- تم طباعة الاستبيان على الورق العادي.

وقد اشتمل الاستبيان على ما يلي:

✓ **المحور الأول**: ويشتمل البيانات الأولية، وهي متغيرات مستقلة شملت البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة، حيث شملت هذه المتغيرات على الجنس، العمر، الشهادة العلمية، الوظيفة، الخبرة المهنية والقطاع الذي تنتمي إليه.

أما المحور الثاني والثالث فيشمل متغيرات الدراسة الأساسية التي من خلالها يتم استطلاع آراء أفراد العينة محل الدراسة حيث:

✓ **المحور الثاني**: وينقسم هذا المحور إلى فرعين، فرع يحتوي على أسئلة مرتبطة بالنظام المحاسبي المالي أما الفرع الثاني فيحتوي على أسئلة تتعلق بالإفصاح المحاسبي.

✓ **المحور الثالث**: تتمحور الأسئلة فيه على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر.

- **المرحلة الثانية: هيكل استمارة الاستبيان**

تضمنت استمارة الاستبيان أربعة وعشرون (24) سؤالا موزعة على ثلاث محاور كما يلي:

أ- المحور الأول: يتضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة تضمنت أسئلة تتعلق بالجنس، العمر، الشهادة العلمية، الوظيفة، الخبرة المهنية والقطاع الذي ينتمي إليه.

ب- المحور الثاني: يتضمن تسعة (09) أسئلة حول النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي.

ت- المحور الثالث: ضم تسعة (09) أسئلة متعلقة في معرفة رأي أفراد العينة حول مدى مساهمة النظام المحاسبي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر.

تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس لكارت (scale likert) الخماسي الذي يحتمل خمس إجابات حتى يتسنى لنا تحديد الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-3): يوضح مقياس لكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص115.

بعد الانتهاء من صياغة الأسئلة خضع الاستبيان لعملية التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة مختصين في مجال المحاسبة للتأكد من الجانب الموضوعي للاستمارة.

وبناءا على الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل الأساتذة المحكمين، قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة على ضوء الملاحظات الواردة، وذلك تمهيدا لصياغة الاستبيان في شكله النهائي.

- **المرحلة الثالثة: عملية توزيع وجمع الاستبيان**

بعد أن تم إعداد الاستبيان بالشكل النهائي الموضح في الملحق رقم ستة (06)، جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من مهنيين وأكاديميين، وهذه العملية تمت بالاعتماد على عدة طرق للوصول إلى العينة المقصودة منها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة (الجامعات، المؤسسات الاقتصادية).
- الزيارة الميدانية لمكاتب المهنيين.
- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات.

أما عن طرق استرجاع الاستمارات فقد اختلفت تبعا لاختلاف طرق توزيعها حيث تم الحصول على الإجابة من خلال ما يلي:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من المستجوبين.
- استلام الاستمارات من قبل الزملاء الذين تم الاستعانة بهم.
- الاتصال بمكاتب المهنيين التي تمت زيارتها.

المطلب الثاني: اختبار استمارة الاستبيان

يقصد بصدق الاستبيان مدى قياس الاستبيان للعنصر الذي وضعت من أجله، فالاختبار الصادق هو الذي يقيس الجانب الذي أعد من أجله.

الفرع الأول: اختبار ثبات الاستبيان

من أجل ثبات الاستبيان استخدمنا المؤشر الإحصائي ألفا كرومباك (Alpha de cronbach) وهي طريقة لقياس ثبات الاستبيان، مع العلم أن معامل ألفا كرومباك قيمته تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات يطمئن إلى صدق الدراسة طبقا لقاعدة القياس.

الجدول رقم (3-3): توزيع معامل ألفا كرومباك*

محاور الاستبيان	ألفا كرومباك
المحور الثاني	,718
المحور الثالث	,950

المصدر: من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

يتضح من الجدول رقم (3-3) أن معامل ألفا كرومباك بلغ 0.718 و0.950 للمحوريين الثاني والثالث على التوالي، فالنتيجة تطمئن إلى ثبات أداة الدراسة.

* - انطلاقا من الملحق رقم 7

الفرع الثاني: اختبار صدق الاستبيان

أولا– صدق الأداة:

بعد الانتهاء من صياغة الأسئلة تم عرض الاستبيان لعملية التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة (03 أساتذة) متخصصين في مجال المحاسبة للتأكد من الجانب الموضوعي للاستمارة.

وبناءا على الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل مجموعة من الأساتذة المحكمين، قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة على ضوء الملاحظات الواردة، وذلك تمهيدا لصياغة الاستبيان بشكله النهائي.

الفرع الثاني: صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، والتحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي سبيرمان والذي يبين كل عنصر من مجال الاستبيان والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه هذا العنصر.

وفيما يلي تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 40 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية التابع له كما يلي:

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني*:**

*– انطلاقا من المحور رقم 8

الجدول رقم(4-3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
01	تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية	0.454**	0.003
02	تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة	0.469**	0.002
03	انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية	0.473**	0.002
04	الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية	0.599**	0.000
05	إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية	0.707**	0.000
06	تقديم معلومات مالية للمستخدمين بشكل موثوق وملائم	0.389*	0.013
07	تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة	0.719**	0.000
08	الاستجابة لاحتياجات مختلف الأطراف ذات المصلحة	0.428**	0.006
09	إضفاء المزيد من الثقة للقوائم المالية، الملائمة	0.692**	0.000

**مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية ∞= 0.01.

*مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية ∞= 0.05.

الجدول رقم (4-3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي)، والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.01) ماعدا الفقرة السادسة معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، ويلاحظ أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من (0.01) و(0.05) وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث***:

الجدول رقم(5-3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig
01	تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية	0.419**	0.007
02	تبني النظام المحاسبي المالي يضمن الإفصاح الكافي لتلبية حاجات مختلف الأطراف في الجزائر	0.666**	0.000
03	النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة والموثوقية للمعلومات وقابليتها للمقارنة من قبل مستخدميها	0.605**	0.000
04	القوائم المالية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) بالنظام المحاسبي المالي تلبي طموحات المساهمين والمقرضين والشركاء الفاعلين المباشرين	0.601**	0.000
05	الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة عالية لمختلف الأطراف في الفئات المستفيدة منها في الجزائر	0.582**	0.000
06	الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يحسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية	0.609**	0.000
07	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في الجزائر	0.665**	0.000
08	المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي"SCF" تتمتع بخصائص نوعية ما يمنحها مستوى عالي من الجودة والثقة	0.702**	0.000
09	الإفصاح عن أهم السياسات والطرق المحاسبية يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم السليم عن المركز المالي	0.466**	0.002

**مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية ∞=0.01.

*مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى العينة ∞= 0.05.

* – انطلاقا من الملحق رقم 9

الجدول رقم (5-3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي)، والذي يبين أن معاملات الارتباط معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، ويلاحظ أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من (0.01) وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة كليا.

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة*:**

الجدول رقم (6-3): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي	0.456**	0.003
02	مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي	0.456**	0.003

**مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية ∞= 0.01.

يتضح من خلال الجدول رقم (6-3) أن معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبيان ذات دلالة إحصائية وبدرجة قوية عند مستوى (0.01)، وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق البنائي للاستبيان.

*- انطلاقا من الملحق رقم 10

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للاستبيان

سنقوم في هذا المبحث بمعالجة وتحليل إجابات أفراد العينة التي سبق لنا جمعها من الميدان، ومن ثم استخلاص النتائج منها.

المطلب الأول: تفريغ البيانات

الفرع الأول: الأدوات المستعملة في الاستبيان

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة، تم الاعتماد على برنامج (EXCEL) في عرض وتحليل المعطيات التي تكون في شكل جدول ليترجمها إلى رسومات بيانية، لتسهل عملية الملاحظة بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة "SPSS" الإصدار الثاني والعشرين (22.0)، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ استخراج التكرارات والنسب المئوية: لتحديد آراء أفرادها اتجاه عبارات المحاور التي تضمنتها أداة الدراسة.
- ✓ قياس المتوسطات الحسابية: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات المحاور الرئيسية للاستبيان.
- ✓ قياس الانحراف المعياري: الذي يوضح التشتت في آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات المحاور المضمنة في الاستبيان، فكلما اقتربت من الصفر كلما تركزت الآراء وانخفض تشتتها بين المقياس.
- ✓ حساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل والتابع لمعرفة نوعية واتجاه العلاقة التي تربطهما.
- ✓ حساب معامل التحديد لمعرفة النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من التغير في المتغير التابع.

الفرع الثاني: الخصائص العامة لعينة الدراسة

نحاول في هذا المطلب أن نتناول المحور الأول من الاستبيان والمتمثل أساسا في تحليل الخصائص العامة للعينة المدروسة، حيث أظهرت النتائج المدروسة ما يلي:

أولا: الجنس

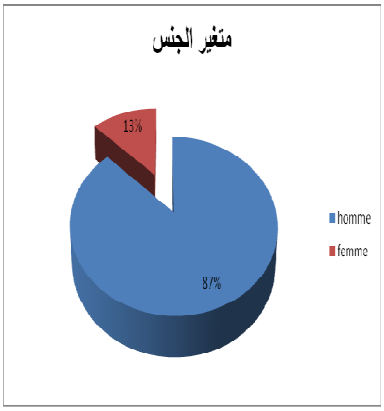
يبين الجدول والشكل التاليين توزيع الجنس لأفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (7-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	35	%87.5
أنثى	5	%12.5
المجموع	40	%100

المصدر:من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

الشكل رقم(1-3): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على الجدول رقم (7-3)

تتكون عينة الدراسة من 40 فردا، منهم 35 ذكور و5 إناث، حيث نسبة الذكور مرتفعة جدا مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 87.5%، في حين قدرت نسبة الإناث بحوالي 12.5%، وهذا يدل على أن اهتمام الذكور بمهنة المحاسبة أكثر من اهتمام الإناث.

.ثانيا: العمر

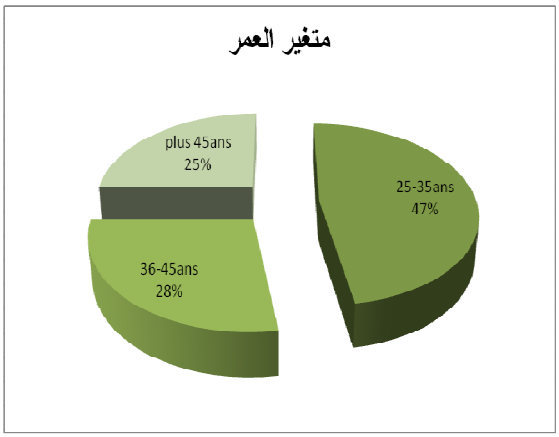
تم تقسيم أفراد عينة الدراسة إلى 3 فئات عمرية، وتحصلنا على التوزيع التالي لعينة الدراسة:

الجدول رقم (8-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
25-35 سنة	19	%47.5
36-45 سنة	11	%27.5
أكبر من 45 سنة	10	%25
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

الشكل رقم(2-3): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على الجدول (8-3)

نلاحظ أن هناك تباين بين أعمار أفراد العينة المستجوبة، وتراوحت عموما ما بين 25-45 سنة، وقد كانت النسبة الكبيرة عند الفئة الأولى والتي تتراوح أعمارهم ما بين 25-35 سنة بنسبة 47.5%، تليها الفئة الثانية والتي أعمارهم ما بين 36-45 سنة بنسبة 27.5 %، ثم الفئة الثالثة والتي أعمارهم أكبر من 45 سنة بنسبة 25 %.

ثالثا: الشهادة العلمية

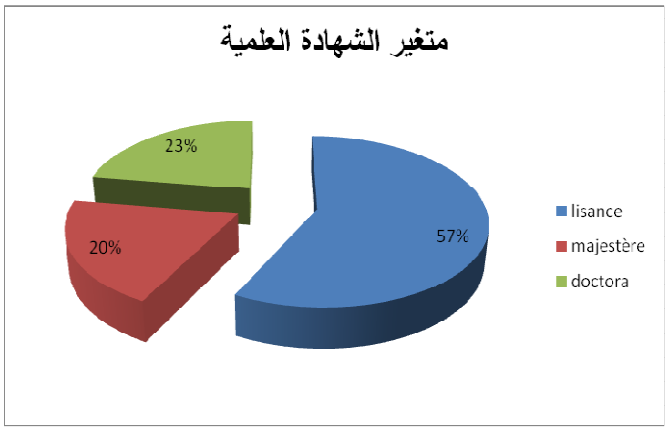
يبين الجدول والشكل المواليين الشهادة العلمية لأفراد عينة الدراسة موزعة كما يلي:

الجدول رقم (9-3): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية

الشهادة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	23	%57.5
ماستر/ماجستير	8	%20
دكتوراه	9	%22.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

الشكل رقم (3-3): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية



المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على الجدول (9-3)

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الليسانس حيث بلغت نسبتهم المئوية 57.5%، وهي نسبة مرتفعة ويرجع ذلك إلى أن أغلبية أفراد العينة من فئة المحاسبين والموظفين، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماجستير أو الماستر 20 %، ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه 22.5%، أي أن كل أفراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل إليها.

رابعا: الوظيفة

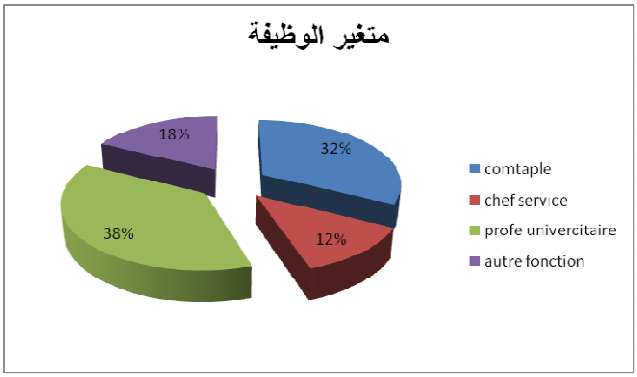
يمكن توضيح نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة من خلال الجدول والشكل التاليين.

الجدول رقم (10-03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	13	%32.5
رئيس مصلحة	5	%12.5
أستاذ جامعي	15	%37.5
وظيفة أخرى	7	%17.5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

الشكل رقم (4-3): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: تم إعداده بناءا على نتائج الجدول (10-3)

الملاحظ على أفراد العينة أن ما نسبته 37.5% هم أساتذة الجامعات وهي أعلى نسبة، ثم تليها فئة المحاسبين بالمؤسسات الخاصة والحكومية بنسبة 32.5%، وما نسبته 12.5% هم رؤساء المصالح في المؤسسات الاقتصادية، أما النسبة المتبقية والتي قدرت بـ 17.5% فقد تضمنت فئة الوظائف الأخرى (مكلف بالدراسات، إطار بمصلحة المالية والمحاسبة، رئيس مكتب، ...).

خامسا: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

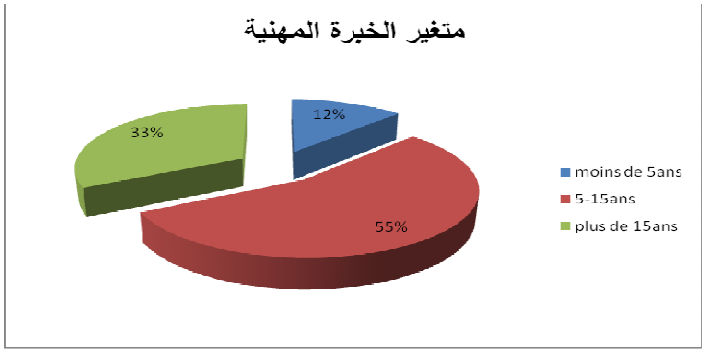
الجدول والشكل التاليين يوضح نسبة توزيع أفراد عينة الدراسة الخبرة المهنية

الجدول رقم (11-3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	%12.5
من 5 سنوات إلى 15 سنة	22	%55
أكثر من 15 سنة	13	%32
المجموع	40	%100

المصدر:من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

الشكل رقم(5-3): تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على نتائج الجدول (11-3)

نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين لا تتعدى خبرتهم 5 سنوات هم 5 أفراد أي ما نسبته 12.5%، و الأفراد الذين تتراوح خبرتهم مابين 05-15 سنة فبلغت نسبتهم 55%، أما الفئة الثالثة والذين خبرتهم أكثر من 15 سنة فبلغت نسبتهم 32%، وهو مؤشر جيد للدراسة الميدانية.

سادسا: توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي

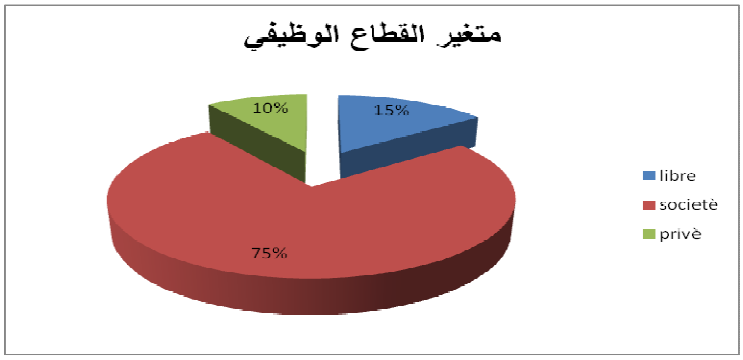
الجدول والشكل التاليين يوضح نسبة أفراد عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي

الجدول رقم (12-3): توزيع أفراد العينة حسب القطاع الوظيفي

القطاع الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مهن حرة	6	%15
قطاع حكومي	30	%75
قطاع خاص	4	%10
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

الشكل رقم (6-3): تمثيل عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على نتائج الجدول (12-3)

نلاحظ أن النسبة الأكبر من المستجوبين تنتمي إلى القطاع الحكومي، حيث بلغت نسبتهم 75%، ويرجع ارتفاع هذه النسبة نظرا لتركيزنا على فئة الأساتذة الذين يدرسون بالجامعات إضافة إلى الإطارات في المؤسسات الاقتصادية العامة، ثم يليه القطاع الحر بنسبة 15%، وأخيرا نجد القطاع الخاص بنسبة 10%.

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

الفرع الأول: التحليل الإحصائي الوصفي

تم الاعتماد على بعض الطرق الإحصائية المتمثلة في التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل حوصلة النتائج لإجابات عينة الدراسة، كما تم حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى (5-1=4)، ثم نقسمه على عدد الفئات فنحصل على (5/4=0.8)، هذه النتيجة تضاف بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى كالتالي:

من 1 إلى 1.80 تمثل غير موافق بشدة.

من 1.81 إلى 2.6 تمثل غير موافق.

من 2.61 إلى 3.4 تمثل محايد.

من 3.41 إلى 4.2 تمثل موافق.

من 4.21 إلى 5 تمثل موافق بشدة.

أولا: عرض نتائج الاستبيان

1. المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

من أجل معرفة مدى تحقق هذا العنصر من طرف عينة البحث تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(13-3): نتائج آراء عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثاني*

العبارة	التكرار والنسبة	المقياس					الاتجاه العام للعينة		
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
أ- **يعمل تطبيق النظام المحاسبي على:**									
تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية	ت	-	1	-	13	26	4.60	0.632	1
	%	-	2.5	-	32.5	65			
تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة	ت	-	1	3	18	18	4.32	0.729	2
	%	-	2.5	7.5	45	45			
انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية	ت	-	3	21	13	3	3.40	0.744	5
	%	-	7.5	52.5	32.5	7.5			
الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية	ت	-	1	8	24	7	3.93	0.694	4
	%	-	2.5	20	60	17.5			
إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية	ت	-	2	5	20	13	4.10	0.810	3
	%	-	5	12.5	50	32.5			
الفرع الأول							4.07	0.460	

* - انطلاقا من الملحق 11

تشير الأرقام في هذا الفرع إلى أن إجابات عينة الدراسة تراوحت متوسطاتها الحسابية بين 3.40 و 4.60 كما قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل الفرع الأول من هذا المحور والذي يتمحور حول تطبيق النظام المحاسبي المالي حسب توجه إجابات أغلبية عينة الدراسة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، لذا سنتناول العبارات من الأولى إلى الأخيرة:

1- **تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية:** يظهر لنا أن عينة الدراسة تتوافق بنسبة كبيرة على أن النظام المالي المحاسبي يعمل على تلبية حاجيات المستثمرين مما جعل العبارة -1- تحتل المرتبة الأولى لحصولها على المتوسط الحسابي الأكبر 4.60 من5 وهي نسبة موجودة ضمن الفئة (4.21-5) موافق بشدة.

2- **تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة:** حصل هذا العنصر على متوسط حسابي 4.32 الذي يندرج ضمن المجال (4.21-5) موافق بشدة.

3- **إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية:** حصل هذا السؤال على متوسط حسابي 4.10 حيث يندرج ضمن الفئة (3.41-4.2) تحت درجة الموافقة.

4- **الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية:** حصل هذا السؤال على متوسط حسابي 3.93 حيث يندرج ضمن الفئة (3.41-4.2) تحت درجة موافق.

5- **انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية:** حصل هذا السؤال على متوسط حسابي 3.40 الذي يندرج ضمن الفئة (2.61-3.4) تحت درجة محايد.

بالتالي فإن هذا الفرع حظي بمتوسط حسابي إجمالي 4.07 تحت المجال (3.41-4.2) إي أن هذا الفرع حظي بدرجة موافقة من قبل أفراد العينة.

ب- يتحقق الإفصاح المحاسبي من خلال:									
تقديم معلومات مالية إلى المستخدمين بشكل موثوق وملائم	ت	-	-	-	15	25	4.63	0.490	1
				-	37.5	62.5			
تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة	ت	-	1	3	19	17	4.30	0.723	4
	%	-	2.5	7.5	47.5	42.5			
الاستجابة لاحتياجات مختلف الأطراف ذات المصلحة	ت	-	-	1	19	20	4.48	0.554	3
	%	-	-	2.5	47.5	50			
إضفاء المزيد من الثقة للقوائم المالية، الملائمة	ت	-	-	2	16	22	4.50	0.599	2
	%	-	-	5	40	55			
الفرع الثاني							4.47	0.391	
المتوسط الحسابي العام							4.25	0.403	

المصدر: من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

وفي هذا الفرع نجد أن إجابات عينة الدراسة تراوحت متوسطاتها الحسابية بين 4.30 و4.63، كما قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل الفرع الثاني من هذا المحور والذي يتمحور حول الإفصاح المحاسبي، حسب توجه إجابات أغلبية عينة الدراسة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية لذا سنتناول العبارات من الأولى إلى الأخيرة:

1- **تقديم معلومات مالية إلى المستخدمين بشكل موثوق وملائم**: يظهر لنا أن عينة الدراسة توافق بنسبة كبيرة على أن الإفصاح المحاسبي يتحقق من خلال تقديم معلومات مالية إلى المستخدمين بشكل موثوق وملائم، مما جعل العبارة تحتل المرتبة الأولى لحصولها على المتوسط الحسابي الأكبر 4.63 وهي نسبة موجودة ضمن الفئة (4.21-5) موافق بشدة، هذا يعود ربما إلى رؤية أغلب عينة الدراسة العناصر التي يضفيها الإفصاح المحاسبي من موضوعية ومصداقية في القوائم المالية.

2- **إضفاء المزيد من الثقة للقوائم المالية**: حصل هذا العنصر على متوسط حسابي 4.50 الذي يندرج ضمن الفئة (4.21-5) موافق بشدة.

3- **الاستجابة لاحتياجات مختلف الأطراف ذات المصلحة:** حصل هذا العنصر على متوسط حسابي 4.48 والذي يندرج ضمن الفئة (4.21-5) موافق بشدة.

4- **تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة:** حصل هذا العنصر على متوسط حسابي 4.30 والذي يندرج ضمن الفئة (4.21-5) موافق بشدة.

بالتالي فإن هذا الفرع حظي بمتوسط حسابي إجمالي 4.47 الذي يندرج تحت المجال (4.21-5) وهذا بدرجة موافقة بشدة من قبل أفراد العينة.

وفي الأخير حظي المحور الأول بمتوسط حسابي إجمالي 4.25 الذي يندرج تحت المجال (4.21-5) إي أن المحور الأول حصل على درجة موافق بشدة من قبل أفراد العينة.

الجدول رقم (14–3): نتائج أراء عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثالث*

العبارة	التكرار والنسبة	المقياس					المؤشرات الإحصائية		
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية	ت	-	1	1	16	22	4.47	0.67	1
	%	-	2.5	2.5	40	55			
تبني النظام المحاسبي المالي يضمن الإفصاح الكافي لتلبية حاجات مختلف الأطراف في الجزائر	ت	-	6	6	20	8	3.75	0.95	7
	%	-	15	15	50	20			
النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة والموثوقية للمعلومات وقابليتها للمقارنة من قبل مستخدميها	ت	-	6	2	26	6	3.80	0.88	6
	%	-	15	5	65	15			
القوائم المالية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بالنظام المحاسبي المالي تلبي طموحات المساهمين والمقرضين والشركاء الفاعلين المباشرين	ت	-	4	12	18	6	3.65	0.86	8
	%	-	10	30	15	15			
الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة عالية لمختلف الفئات المستفيدة منها في الجزائر	ت	-	11	9	17	3	3.30	0.96	9
	%	-	27.5	22.5	42.5	7.5			
الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية حسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية	ت	-	1	3	23	13	4.20	0.68	2
	%	-	2.5	7.5	57.5	32.5			
الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد القوائم المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في الجزائر	ت	-	1	3	24	12	4.18	0.67	3
	%	-	2.5	7.5	60	30			
المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي تتمتع بخصائص نوعية ما يمنحها مستوى عالي من الجودة والثقة	ت	-	6	5	17	12	3.88	1.01	5
	%	-	15	12.5	42.5	30			
الإفصاح عن أهم السياسات والطرق المحاسبية يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم السليم عن المركز المالي	ت	-	2	4	27	7	3.98	0.69	4
	%	-	15	10	67.5	17.5			
مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي							3.91	0.50	

المصدر: من إعداد الطالبتان (بناءا على نتائج الاستبيان)

* – انطلاقا من الملحق 12

تشير معطيات الجدول إلى أن مختلف أفراد العينة لديهم متوسط حسابي لإجاباتهم حيث بلغ 3.91 والذي يندرج ضمن الفئة (3.41-4.2)، وتمثل هذه الفئة درجة موافق والتي تؤكد أن معظم أفراد عينة الدراسة يرون بأن النظام المحاسبي المالي ساهم بشكل فعال في تحقيق الإفصاح المحاسبي، وبذلك نقوم بتناول العبارات حسب ترتيبها من الأولى إلى الأخيرة:

1- **تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية:** يظهر لنا من خلال الجدول أن مختلف أفراد العينة يوافقون على أن القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية، حيث يظهر هذا العنصر بمتوسط حسابي 4.47 من 5 ضمن الفئة (4.21-5) بدرجة موافق بشدة، كون القوائم المالية أداة يمكن من خلالها توصيل المعلومات إلى مستخدميها.

2- **الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية حسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية:** يظهر من خلال الجدول أن أفراد العينة يعتبرون أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية حسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وذلك بمتوسط حسابي4.20 بدرجة موافق، وهذا يعود إلى أن القوائم المالية تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي، نظرا لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي.

3- **الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد القوائم المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في الجزائر:** يظهر هذا العنصر في الجدول بمتوسط حسابي 4.18 من ضمن الفئة (3.41-4.2) بدرجة موافق، هذا ما يبين أن أفراد العينة يوافقون على أن الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد القوائم المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح.

4- **الإفصاح عن أهم السياسات والطرق المحاسبية يمكن مستخدم القوائم المالية من الحكم السليم على المركز المالي:** يظهر لنا من خلال الجدول إن أفراد العينة أعطوا هذا العنصر درجة موافقة بمتوسط حسابي 3.98 من 5 ضمن فئة (3.41-4.2) بدرجة موافق.

5- **المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي تتمتع بخصائص نوعية ما يمنحها مستوى عالي من الجودة والثقة:** يتبين لنا من الجدول أن أفراد العينة يوافقون من خلال إجاباتهم على هذا العنصر بما يعادل متوسط حسابي 3.88 والذي يندرج ضمن الفئة (3.41-4.2) بدرجة موافق، وحسب هذا المتوسط نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي له تأثير على مخرجات القوائم المالية.

6- **النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة والموثوقية للمعلومات وقابليتها للمقارنة من قبل مستخدميها:** يظهر لنا من خلال الجدول أن أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة والموثوقية للمعلومات وقابليتها للمقارنة من قبل مستخدميها، حيث يظهر بمتوسط حسابي 3.80 من الفئة (3.41-4.2) بدرجة موافق.

7- **تبني النظام المحاسبي المالي يضمن الإفصاح الكافي لتلبية حاجات مختلف الأطراف في الجزائر:** يظهر لنا من خلال هذا الجدول أن أفراد العينة أعطوا هذا العنصر درجة موافقة بمتوسط حسابي 3.75 من 5 ضمن فئة (3.41-4.2) بدرجة موافق.

8- **القوائم المالية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية بالنظام المحاسبي المالي تلبي طموحات المساهمين والمقرضين والشركاء الفاعلين المباشرين:** يظهر لنا من خلال الجدول أن أفراد العينة أعطوا هذا العنصر درجة موافق بمتوسط حسابي 3.65 من 5 ضمن فئة (3.41-5) بدرجة موافق.

9- الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة عالية لمختلف الفئات المستفيدة منها في الجزائر: يظهر لنا من خلال الجدول أن أفراد العينة أعطوا هذا العنصر درجة موافقة بمتوسط حسابي 3.30 من 5 ضمن الفئة (2.4-3.4) بدرجة محايد، أي أن هذه الفئة وسطية لا تمثل الفئة غير الموافقة حيث لم تظهر تمركزها حول السؤال.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي الاستدلالي

قبل القيام باختبار فرضيات الدراسة نقوم أولا بتكوين نموذج الدراسة باستعمال (نموذج الانحدار الخطي البسيط) المعبر عن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي، ثم نقوم بتقدير معاملات النموذج.

أولا: تقدير نموذج الدراسة

من أجل معرفة الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي وتقدير الصورة الرياضية التي تظهر الدور بين المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي والمتغير المستقل: النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إيجاد معادلة خط الانحدار:

$Yi= a+b\ Xi+ui$، حيث:

Y: يمثل الإفصاح المحاسبي؛ X: يمثل النظام المحاسبي المالي.

وتم تقديره انطلاقا من برنامج SPSS كما يلي:

أ. ومن خلال جدول المعاملات نستنتج أن معادلة خط الانحدار تكون كالتالي:

$Y= 1.886+0.636X$

ثانيا: تقييم نموذج الدراسة*

من أجل دراسة فعالية نموذج الدراسة للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، نجري ما يسمى باختبار المعنوية الإحصائية، ووظيفة هذا الاختبار هي التأكد من أن نموذج الدراسة المقترح يعبر عن نوعية العلاقة بن الإفصاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، ويتكون هذا الاختبار من عدة مقاييس من بينها: معامل الارتباط، معامل التحديد.

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري
0.749	0.561	0.550	0.26270

يظهر لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط $R=0.749$ بينما كانت قيمة معامل التحديد $R^2=0.561$.

حيث أن هذه القيمة تمثل دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي وكلما كانت قريبة من قيمة الواحد كلما كان هناك دور كبير وكلما كانت العلاقة قوية بين المتغير التابع و المتغير المستقل. وحسب المعامل الظاهر عندنا نجد أن للمتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي دور متوسط في تحقيق الإفصاح، ومن خلال الجدول بلغ مستوى الدلالة صفر مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، فالنسبة 56.1% من التغيرات التي تحدث على مستوى الإفصاح المحاسبي سببها النظام المحاسبي المالي، والنسبة المتبقية 43.9% ترجع إلى عوامل أخرى غير النظام المحاسبي المالي لم يتم ذكرها في النموذج.

* – انطلاقا من الملحق 13

خلاصـــــــة

من خلال الدراسة الميدانية وبعد استطلاع آراء المهنيين (محافظي حسابات، محاسبين، وكذا إطارات محاسبية ومالية في بعض المؤسسات) والأكاديميين (أساتذة المحاسبة) وأهل الاختصاص في مجال المحاسبة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نبرزها فيما يلي:

- هناك إجماع على أن النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبة الدولية يتميز بالوضوح، وتطبيقه سيسمح بتقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة لتوفير معلومات مالية أكثر شفافية.

- هناك تأييد من مختلف أفراد العينة (مهنيين وأكاديميين) على وجود تأثير إيجابي بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي.

- تأييد أفراد العينة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك لما توفره هذه المعايير من زيادة في شفافية الحسابات الواردة في القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

الإفصاح في القوائم المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات اتخاذ القرار، وتنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية مما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي هذه القوائم. ومن المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، أي إعطاء صورة صادقة وعادلة عن المعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها. وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية، حيث عمد على إصدار معايير تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها وعرض أهم القوائم المالية.

فالإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وإضفاء الشفافية على المعلومة المحاسبية، فهو ينطوي على الإعلان بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية، حيث يحقق الإفصاح المحاسبي في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين ويساعدهم على محاربة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين وغيرهم من أصحاب القرارات.

النظام المحاسبي المالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي، المبادئ والقواعد المحاسبية والقوائم المالية وطرق إعدادها وعرضها، وبالتالي فإن تطبيقه سيغير من طبيعة الممارسات والتطبيقات المحاسبية في الجزائر وهو ما سينعكس بآثاره على جوانب عديدة وخاصة المؤسسات باعتبارها المسؤولة على تطبيقه لتتكيف مع ما هو معمول به على المستوى الدولي، خاصة في مجال إعداد المعلومات والإفصاح عنها، فمن بين الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي إلى تحقيقها هو تحسين المعلومة المالية المقدمة.

من خلال تناولنا لموضوع" **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر**" حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كان فيها السؤال الرئيسي كما يلي:

ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر؟.

ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة وانطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، النتائج العامة، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات

- بخصوص **الفرضية الأولى**: المتعلقة بكون النظام المحاسبي المالي يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية، وأنه يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات المحاسبية والمالية. والمقصود بالكشوف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في نهاية كل دورة محاسبية، فقد تحققت من خلال دراستنا للفصلين النظريين فالنظام المحاسبي المالي ورغم وجود بعض الفوارق إلا أنه يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، لأنه يعتمد على الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وهذا من شأنه تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين المحليين والأجانب للمعلومات المحاسبية والمالية، وتمكين المؤسسات الاقتصادية الوطنية تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية وأثر وشفافية.

- بخصوص **الفرضية الثانية**: المتعلقة بأهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، فقد تحققت تبعا لنتائج الدراسة الميدانية بحيث أن أفراد الدراسة أجمعوا بالاتفاق على أن لتطبيق النظام المحاسبي أهمية كبيرة تتمثل في تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة، الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

- بخصوص **الفرضية الثالثة**: التي تنص على وجود تأثير إيجابي بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر، فقد تحققت أيضا تبعا لنتائج الدراسة الميدانية، فغالبية أفراد العينة قد أجمعوا أن النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية له تأثير إيجابي لكن بشكل متوسط، فلا يمكن أن يحقق ضمان جودة ومصداقية المعلومات المالية إلا من خلال إصلاح الواقع الاقتصادي بالإضافة إلى إصلاح المؤسسات من الداخل.

2- عرض نتائج الدراسة

بعد القيام بدراسة الجانب النظري والجانب التطبيقي لكل من النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر القوائم المالية أداة هامة في اتخاذ القرارات المالية، وتتمثل هذه القوائم حسب النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)، هي قائمة المركز المالي(الميزانية)، قائمة الدخل(جدول حساب النتائج)، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات (الملحق).

- يسهم الإفصاح الأمثل في زيادة منفعة معلومات المحاسبة المالية، ومن ثم فإن القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مضللة.

- إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات وقابليتها للتحقق، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها.

- النظام المحاسبي المالي يهدف إلى إعداد قوائم مالية تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وتزود مستخدمي هذه القوائم بكافة المعلومات الصحيحة والشفافة التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم.

- تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- أصدرت السلطات الجزائرية العديد من النصوص والمراسيم القانونية بهدف شرح وتوصيل مختلف المبادئ والقواعد المتبناة من النظام المحاسبي المالي.

3- التوصيات

- ضرورة إلزام المؤسسات بتوضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.

- ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية لما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

- لابد من زيادة الوعي المحاسبي من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات.

- إخضاع المؤسسات الاقتصادية للعديد من الهيئات الرقابية وعدم حصر ذلك في السلطات التنفيذية لضمان سير الأعمال بشكل سليم، وذلك من أجل الحصول على معلومات ذات جودة عالية.

- تفعيل آلية السوق المالي التي تعطي أهمية كبرى للإفصاح المحاسبي.

- توضيح محافظي الحسابات والخبراء المحاسبون لمدى عرض المؤسسات لبياناتها بما يتماشى ومتطلبات الإفصاح المحاسبي.

4- آفاق البحث

وفي الأخير يمكن القول أن هذا البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع، إذ يعتبر مجرد محاولة قد تكون منطلقا لبحوث أخرى في هذا الموضوع، وبذلك نقترح عناوين لبحوث في المستقبل وهي على النحو التالي:

- المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل النظام المحاسبي المالي بالجزائر.

- مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية.

- أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بتوليد قوائم مالية عالية الجودة.

- تأثير الإفصاح المحاسبي على قرار الاستثمار في السوق المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، قراءة القوائم المالية، كود 143، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، القاهرة، مصر، 2008.

2- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، ط1، دار الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2008.

3- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2004.

4- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

5- دلال القاضي، محمود مهدي البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص135.

6- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، ط1، الدار الجامعية الدولية، عمان، الأردن، 2001.

7- رضوان حلوة حنان، مدخل للنظرية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

8- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008.

9- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

10- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

11- عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2011.

12- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

13- مأمون حمدان، المعيار الدولي IAS24، جمعية المحاسبيين القانونيين السورية، سوريا، 2008.

14– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2009.

15– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

16– محمد عبد الفتاح الصيرفي،"البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص115.

17– محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط1، دار إتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.

18– محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

19– محمود أحمد إبراهيم، المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998.

20– محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، ط1، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003.

21– وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعلية الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

22– وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

23– وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

24– يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية" التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

ثانيا: الموسوعات

1– حسين يوسف القاضي، سمير مغذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

2– طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- جعفر معروف الصوالحة، الإفصاح المحاسبي وأثره على أداء وقيمة الشركة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008.

2- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص87.

3- صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

4- عبد الحميد حسياني، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية(IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010/2009.

5- عبد المالك زين، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي والمالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

6- عبد المنعم عطا العلول، دور النظام المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، دت.

7- محمد الكامل بالعيد، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011/2010.

8- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.

9- محمد عادل مخلوفي، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

10- محمد قوادري، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، الجزائر، 2010.

11- ناصر الدين ديلمي، أثر الإفصاح على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2010/2009.

12- نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011/2010.

13- وردية عون، دور النظام المحاسبي المالي (scf) في الإفصاح عن المعلومات المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014.

رابعا: المقالات

1- أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

2- حسني عبد الجليل صبحي، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، جامعة حلوان، 2002.

3- حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، المجلد17، العدد الأول، 2003.

4- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة، مجلة جامعة دمشق، المجلد18، العدد الثاني، 2002.

5- صالح عبد الرحمن المحمود، انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 18، العدد الثاني، السعودية، 2004.

6- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.

7– عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

8– لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد29، العدد الأول، سوريا، 2007.

9– محمد المعتز المجتبى إبراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة الأكادمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد06، العدد السادس عشر، 2015.

10– محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.

11– يوسف محمود جربوع، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد15، العدد الثاني، 2007.

12– يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد15، العدد الأول، فلسطين، 2007.

خامسا: المداخلات

1– إبراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، مداخلة بعنوان: النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

2– العربي تيقاوي، مداخلة بعنوان: النظام المحاسبي الجزائري بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 29و30 نوفمبر 2011.

3– بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مداخلة بعنوان: مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IAFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة البليدة، الجزائر، 13و14 ديسمبر 2011.

4– حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، مداخلة بعنوان: دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06و07 ماي 2012.

5– خديجة لدرع، مداخلة بعنوان: قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الوطني حول: المعايير المحاسبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق اهراس، الجزائر، 25و26 ماي 2010.

6– زكية محلوس، وردة سعادة، مداخلة بعنوان: الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05و06 ماي 2013.

7– زوينة بن افرج، مداخلة بعنوان: القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الوطني حول: المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، 25و26 ماي 2010.

8– شعيب شنوف، مداخلة بعنوان: التغيرات المحاسبية بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات، الملتقى الوطني حول: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 21و22 نوفمبر 2007.

9– صالح مرازقة، فتيحة بوهرين، مداخلة بعنوان: الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، الجزائر، 12و13 ماي 2010.

10– علي عزوز، محمد متناوي، مداخلة بعنوان: متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17و18 جانفي 2010.

11– مراد آيت محمد، سفيان أبحري، مداخلة بعنوان: النظام المحاسبي الجديد في الجزائر، الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة البليدة، الجزائر، 17و18 نوفمبر 2007.

12- مراد ناصر، مداخلة بعنوان: النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني" دراسة مقارنة"، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17و18 جانفي 2010.

13- مرزوقي مرزوقي، محمد حولي، مداخلة بعنوان: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05و06 ماي 2013.

14- مسعود صديقي، فؤاد صديقي، مداخلة بعنوان: انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسة الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05و06 ماي 2013.

15- منور أوسرير، محمد مجبر، مداخلة بعنوان: أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية" حالة جدول حساب النتائج". الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي الجديد تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17و18 جانفي 2010.

16- يحي سعيدي، لخضر أوصيف، مداخلة بعنوان: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة(ISA)، جامعة البليدة، الجزائر، 13و14 ديسمبر2011.

سادسا: القوانين والمراسيم

1- قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد 74، 2007.

2- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد19، 2009.

3- مرسوم تنفيذي رقم 08-156، مؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد27، 2008.

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Abirat mokadam et autre, titre de la communication: l'adoption des normes comtables internationales: une évalution majeure du référentiel comtable en europe et en algeria, centre univrsite d'el- aued, algeria, 17 et18 janvier 2010.

2- Samir merauani, le projet de nouveau système comtable financier algerien anticiper et préparer le passage du PCN 1975 au normes IFRS, mémoire du magestére, ecole supérieur de commerce, alger, 2006/2007.

ثامنا: مواقع الانترنت

1– رحيم حسين، نطاق الإفصاح، جريدة المدى العراقية، تاريخ الإطلاع: 2016/02/09، على الموقع الإلكتروني: www.alma dapa per.net/papar.php ? source=akbardmlf=copydsid=40041 kjhv do

2– شفيق مصطفى، الإفصاح في التقارير المالية، تاريخ الإطلاع: 2015/12/23، على الموقع الإلكتروني:www. Ksau.info/vb/archive/index.php/t7185.html

3– معيار التقرير المالي الدولي 07" الأدوات المالية، الإفصاح"، تاريخ الإطلاع: 2016/01/12، على الموقع: www.faueusifrs.com

ملاحق

الملحق رقم 01 : نموذج الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع I			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 2: جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 3: جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسمويات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسموبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم4: جدول تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم5: جداول يمكن إدراجها كملاحق

نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق

تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة 1 – يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظة" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص : عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)

ملاحظة 3 – يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات"، " إنشاءات".

ملاحظة 4 – يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى " عمليات بيع"، "عمليات انفصال "، " عمليات الوضع خارج الخدمة "

جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في هتامر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

ملاحظة 1 – يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص : عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسبي الاهتلاك ...).

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	وحتها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	العسس المقبوضة	القيمة المحاسبية للمستندات المحتازة
الفروع								
الكيان أ								
الكيان ب								
الكيانات المشاركة								
الكيان 1								
الكيان 2								

جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات للضرائب					
مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين					
مؤونات الضرائب					
المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة					
القروض					
الزبائن					
الضرائب					
المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون					
الاقتراضات					
ديون أخرى					
الموردون					
الضرائب					
الدائنون الآخرون					
المجموع					

الملحق رقم 6: نموذج الاستبيان

جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر بعنوان:

دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر

في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر بعنوان:" **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر**" والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، وبغرض إتمام هذه الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة وهذا من أجل التعرف على أرائكم كمهنيين وأكاديميين مختصين في مجال المحاسبة.

وحتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية، نلتمس من سيادتكم الإجابة على الأسئلة بصدق وموضوعية وأن تولوا كل الاهتمام والجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن إجابتكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير والشكر على تعاونكم.

المحور الأول: معلومات حول عينة الدراسة

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر:** 25- 35 سنة ☐ 36- 45 سنة ☐ أكبر من 45 سنة ☐

3. **الشهادة العلمية:** ليسانس ☐ ماستر/ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4. **الوظيفة:**

أ- محاسب ☐ ب- رئيس مصلحة ☐

ج- أستاذ جامعي ☐ د- وظيفة أخرى أذكرها: .....

5. **الخبرة المهنية:**

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

6. **القطاع الذي تنتمي إليه:**

مهن حرة ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	أ. يعمل تطبيق النظام المحاسبي المالي على:					
1	تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية					
2	تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة					
3	انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية					
4	الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية					
5	إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية					
	ب. يتحقق الإفصاح المحاسبي من خلال:					
6	تقديم معلومات مالية إلى المستخدمين بشكل موثوق وملائم					
7	تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة					
8	الاستجابة لاحتياجات مختلف الأطراف ذات المصلحة					
9	إضفاء المزيد من الثقة للقوائم المالية، الملائمة					

المحور الثالث: مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية					
2	تبني النظام المحاسبي المالي يضمن الإفصاح الكافي لتلبية حاجات مختلف الأطراف في الجزائر					
3	النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة والموثوقية للمعلومات وقابليتها للمقارنة من قبل مستخدميها					
4	القوائم المالية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بالنظام المحاسبي المالي تلبي طموحات المساهمين والمقرضين والشركاء الفاعلين المباشرين					
5	الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة عالية لمختلف الفئات المستفيدة منها في الجزائر					
6	الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يحسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية					
7	الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد القوائم المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في الجزائر					
8	المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي"scf" تتمتع بخصائص نوعية ما يمنحها مستوى عالي من الجودة والثقة					
9	الإفصاح عن أهم السياسات والطرق المحاسبية يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم السليم عن المركز المالي					

الأساتذة المحكمين:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية
عبد الوهاب رميدي	دكتوراه
مزيود إبراهيم	دكتوراه
مولوج كمال	دكتوراه

الملحق رقم7: اختبار ألفا كرومباك

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,847	4

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
R	12,7950	1,441	,372	,950
s1	12,6361	1,151	,797	,753
s2	12,2311	1,302	,779	,772
S	12,4561	1,194	,901	,718

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		20,976	39	,538		
Intra-population	Entre éléments	7,051	3	2,350	28,490	,000
	Résidus	9,652	117	,082		
	Total	16,704	120	,139		
Total		37,679	159	,237		

الملحق رقم 8: نتائج الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

Corrélations

			k1	k2	k3	k4
Rho de Spearman	k1	Coefficient de corrélation	1,000	,061	-,018	,383*
		Sig. (bilatéral)	.	,709	,911	,015
		N	40	40	40	40
	k2	Coefficient de corrélation	,061	1,000	-,011	,157
		Sig. (bilatéral)	,709	.	,945	,333
		N	40	40	40	40
	k3	Coefficient de corrélation	-,018	-,011	1,000	,092
		Sig. (bilatéral)	,911	,945	.	,570
		N	40	40	40	40
	k4	Coefficient de corrélation	,383*	,157	,092	1,000
		Sig. (bilatéral)	,015	,333	,570	.
		N	40	40	40	40
	k5	Coefficient de corrélation	,331*	,371*	,154	,408**
		Sig. (bilatéral)	,037	,019	,344	,009
		N	40	40	40	40
	k6	Coefficient de corrélation	,102	,151	,141	,173
		Sig. (bilatéral)	,530	,353	,386	,285
		N	40	40	40	40
	k7	Coefficient de corrélation	,381*	,226	,293	,382*
		Sig. (bilatéral)	,015	,161	,067	,015
		N	40	40	40	40
	k8	Coefficient de corrélation	,293	,070	,310	,124
		Sig. (bilatéral)	,066	,669	,051	,444
		N	40	40	40	40
	k9	Coefficient de corrélation	,305	,369*	,184	,343*
		Sig. (bilatéral)	,056	,019	,255	,030
		N	40	40	40	40
	S	Coefficient de corrélation	,454**	,469**	,473**	,599**
		Sig. (bilatéral)	,003	,002	,002	,000
		N	40	40	40	40

Corrélations

			k5	k6	k7	k8
Rho de Spearman	k1	Coefficient de corrélation	,331*	,102	,381*	,293
		Sig. (bilatéral)	,037	,530	,015	,066

		N	40	40	40	40
	k2	Coefficient de corrélation	,371*	,151	,226	,070
		Sig. (bilatéral)	,019	,353	,161	,669
		N	40	40	40	40
	k3	Coefficient de corrélation	,154	,141	,293	,310
		Sig. (bilatéral)	,344	,386	,067	,051
		N	40	40	40	40
	k4	Coefficient de corrélation	,408**	,173	,382*	,124
		Sig. (bilatéral)	,009	,285	,015	,444
		N	40	40	40	40
	k5	Coefficient de corrélation	1,000	,459**	,378*	,089
		Sig. (bilatéral)	.	,003	,016	,585
		N	40	40	40	40
	k6	Coefficient de corrélation	,459**	1,000	,210	,082
		Sig. (bilatéral)	,003	.	,192	,616
		N	40	40	40	40
	k7	Coefficient de corrélation	,378*	,210	1,000	,279
		Sig. (bilatéral)	,016	,192	.	,082
		N	40	40	40	40
	k8	Coefficient de corrélation	,089	,082	,279	1,000
		Sig. (bilatéral)	,585	,616	,082	.
		N	40	40	40	40
	k9	Coefficient de corrélation	,576**	,133	,541**	,068
		Sig. (bilatéral)	,000	,415	,000	,675
		N	40	40	40	40
	S	Coefficient de corrélation	,707**	,389*	,719**	,428**
		Sig. (bilatéral)	,000	,013	,000	,006
		N	40	40	40	40

Corrélations

			k9	S
Rho de Spearman	k1	Coefficient de corrélation	,305	,454**
		Sig. (bilatéral)	,056	,003
		N	40	40
	k2	Coefficient de corrélation	,369*	,469**
		Sig. (bilatéral)	,019	,002
		N	40	40
	k3	Coefficient de corrélation	,184	,473**

		Sig. (bilatéral)	,255	,002
		N	40	40
	k4	Coefficient de corrélation	,343*	,599**
		Sig. (bilatéral)	,030	,000
		N	40	40
	k5	Coefficient de corrélation	,576**	,707**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000
		N	40	40
	k6	Coefficient de corrélation	,133	,389*
		Sig. (bilatéral)	,415	,013
		N	40	40
	k7	Coefficient de corrélation	,541**	,719**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000
		N	40	40
	k8	Coefficient de corrélation	,068	,428**
		Sig. (bilatéral)	,675	,006
		N	40	40
	k9	Coefficient de corrélation	1,000	,692**
		Sig. (bilatéral)	.	,000
		N	40	40
	S	Coefficient de corrélation	,692**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	.
		N	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم9: نتائج الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

Corrélations

			A1	A2	A3	A4
Rho de Spearman	A1	Coefficient de corrélation	1,000	,317*	,053	,201
		Sig. (bilatéral)	.	,046	,746	,213
		N	40	40	40	40
	A2	Coefficient de corrélation	,317*	1,000	,574**	,302
		Sig. (bilatéral)	,046	.	,000	,058
		N	40	40	40	40
	A3	Coefficient de corrélation	,053	,574**	1,000	,359*
		Sig. (bilatéral)	,746	,000	.	,023
		N	40	40	40	40
	A4	Coefficient de corrélation	,201	,302	,359*	1,000
		Sig. (bilatéral)	,213	,058	,023	.
		N	40	40	40	40
	A5	Coefficient de corrélation	,057	,215	,206	,312
		Sig. (bilatéral)	,726	,182	,202	,050
		N	40	40	40	40
	A6	Coefficient de corrélation	,287	,348*	,179	,335*
		Sig. (bilatéral)	,072	,028	,269	,035
		N	40	40	40	40
	A7	Coefficient de corrélation	,580**	,428**	,224	,252
		Sig. (bilatéral)	,000	,006	,165	,116
		N	40	40	40	40
	A8	Coefficient de corrélation	,182	,358*	,448**	,364*
		Sig. (bilatéral)	,260	,023	,004	,021
		N	40	40	40	40
	A9	Coefficient de corrélation	,380*	,138	,233	,225
		Sig. (bilatéral)	,016	,394	,147	,164
		N	40	40	40	40
	R	Coefficient de corrélation	,419**	,666**	,605**	,601**
		Sig. (bilatéral)	,007	,000	,000	,000
		N	40	40	40	40

Corrélations

			A5	A6	A7	A8
Rho de Spearman	A1	Coefficient de corrélation	,057	,287	,580**	,182
		Sig. (bilatéral)	,726	,072	,000	,260

		N	40	40	40	40
	A2	Coefficient de corrélation	,215	,348*	,428**	,358*
		Sig. (bilatéral)	,182	,028	,006	,023
		N	40	40	40	40
	A3	Coefficient de corrélation	,206	,179	,224	,448**
		Sig. (bilatéral)	,202	,269	,165	,004
		N	40	40	40	40
	A4	Coefficient de corrélation	,312	,335*	,252	,364*
		Sig. (bilatéral)	,050	,035	,116	,021
		N	40	40	40	40
	A5	Coefficient de corrélation	1,000	,358*	,289	,507**
		Sig. (bilatéral)	.	,023	,070	,001
		N	40	40	40	40
	A6	Coefficient de corrélation	,358*	1,000	,469**	,405**
		Sig. (bilatéral)	,023	.	,002	,010
		N	40	40	40	40
	A7	Coefficient de corrélation	,289	,469**	1,000	,380*
		Sig. (bilatéral)	,070	,002	.	,016
		N	40	40	40	40
	A8	Coefficient de corrélation	,507**	,405**	,380*	1,000
		Sig. (bilatéral)	,001	,010	,016	.
		N	40	40	40	40
	A9	Coefficient de corrélation	,305	,317*	,452**	,208
		Sig. (bilatéral)	,056	,047	,003	,197
		N	40	40	40	40
	R	Coefficient de corrélation	,582**	,609**	,665**	,702**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000
		N	40	40	40	40

Corrélations

			A9	R
Rho de Spearman	A1	Coefficient de corrélation	,380*	,419**
		Sig. (bilatéral)	,016	,007
		N	40	40
	A2	Coefficient de corrélation	,138	,666**
		Sig. (bilatéral)	,394	,000
		N	40	40
	A3	Coefficient de corrélation	,233	,605**

		Sig. (bilatéral)	,147	,000
		N	40	40
	A4	Coefficient de corrélation	,225	,601**
		Sig. (bilatéral)	,164	,000
		N	40	40
	A5	Coefficient de corrélation	,305	,582**
		Sig. (bilatéral)	,056	,000
		N	40	40
	A6	Coefficient de corrélation	,317*	,609**
		Sig. (bilatéral)	,047	,000
		N	40	40
	A7	Coefficient de corrélation	,452**	,665**
		Sig. (bilatéral)	,003	,000
		N	40	40
	A8	Coefficient de corrélation	,208	,702**
		Sig. (bilatéral)	,197	,000
		N	40	40
	A9	Coefficient de corrélation	1,000	,466**
		Sig. (bilatéral)	.	,002
		N	40	40
	R	Coefficient de corrélation	,466**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,002	.
		N	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم 10:نتائج صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

Corrélations

			R	S
Rho de Spearman	R	Coefficient de corrélation	1,000	,456**
		Sig. (bilatéral)	.	,003
		N	40	40
	S	Coefficient de corrélation	,456**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,003	.
		N	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم 11: نتائج أراء عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثاني

Table de fréquences

k1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	1	2,5	2,5	2,5
	satisfais	13	32,5	32,5	35,0
	satisfais plus	26	65,0	65,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

k2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	1	2,5	2,5	2,5
	neutre	3	7,5	7,5	10,0
	satisfais	18	45,0	45,0	55,0
	satisfais plus	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

k3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	3	7,5	7,5	7,5
	neutre	21	52,5	52,5	60,0
	satisfais	13	32,5	32,5	92,5
	satisfais plus	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

k4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	1	2,5	2,5	2,5
	neutre	8	20,0	20,0	22,5
	satisfais	24	60,0	60,0	82,5
	satisfais plus	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

k5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	2	5,0	5,0	5,0
	neutre	5	12,5	12,5	17,5
	satisfais	20	50,0	50,0	67,5
	satisfais plus	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

k6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	satisfais	15	37,5	37,5	37,5
	satisfais plus	25	62,5	62,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

k7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	1	2,5	2,5	2,5
	neutre	3	7,5	7,5	10,0
	satisfais	19	47,5	47,5	57,5
	satisfais plus	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

k8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	1	2,5	2,5	2,5
	satisfais	19	47,5	47,5	50,0
	satisfais plus	20	50,0	50,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

k9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	2	5,0	5,0	5,0
	satisfais	16	40,0	40,0	45,0
	satisfais plus	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=k1 k2 k3 k4 k5 s1 k6 k7 k8 k9 s2 S
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		18-MAY-2016 15:21:41
Commentaires		
Entrée	Données	D:\hameda.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=k1 k2 k3 k4 k5 s1 k6 k7 k8 k9 s2 S /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.09

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
k1	40	4,60	,632
k2	40	4,3250	,72986
k3	40	3,40	,744
k4	40	3,93	,694
k5	40	4,10	,810
s1	40	4,0700	,46088
k6	40	4,63	,490
k7	40	4,30	,723
k8	40	4,48	,554
k9	40	4,50	,599
s2	40	4,4750	,39141
S	40	4,2500	,40318
N valide (liste)	40		

الملحق رقم 12: نتائج أراء عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثالث

Table de fréquences

A1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	1	2,5	2,5	2,5
	neutre	1	2,5	2,5	5,0
	satisfais	16	40,0	40,0	45,0
	satisfais plus	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

A2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	6	15,0	15,0	15,0
	neutre	6	15,0	15,0	30,0
	satisfais	20	50,0	50,0	80,0
	satisfais plus	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

A3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	6	15,0	15,0	15,0
	neutre	2	5,0	5,0	20,0
	satisfais	26	65,0	65,0	85,0
	satisfais plus	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

A4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	4	10,0	10,0	10,0
	neutre	12	30,0	30,0	40,0
	satisfais	18	45,0	45,0	85,0
	satisfais plus	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

A5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	11	27,5	27,5	27,5
	neutre	9	22,5	22,5	50,0
	satisfais	17	42,5	42,5	92,5
	satisfais plus	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

A6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	1	2,5	2,5	2,5
	neutre	3	7,5	7,5	10,0
	satisfais	23	57,5	57,5	67,5
	satisfais plus	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

A7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	1	2,5	2,5	2,5
	neutre	3	7,5	7,5	10,0
	satisfais	24	60,0	60,0	70,0
	satisfais plus	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

A8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	6	15,0	15,0	15,0
	neutre	5	12,5	12,5	27,5
	satisfais	17	42,5	42,5	70,0
	satisfais plus	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

A9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	no satisfais	2	5,0	5,0	5,0
	neutre	4	10,0	10,0	15,0
	satisfais	27	67,5	67,5	82,5
	satisfais plus	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 R
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Remarques

Sortie obtenue		18-MAY-2016 15:24:55
Commentaires		
Entrée	Données	D:\hameda.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 R /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.02
	Temps écoulé	00:00:00.01

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
A1	40	4,47	,679
A2	40	3,75	,954
A3	40	3,80	,883
A4	40	3,65	,864
A5	40	3,30	,966
A6	40	4,20	,687
A7	40	4,18	,675
A8	40	3,88	1,017
A9	40	3,98	,698
R	40	3,9111	,50712
N valide (liste)	40		

الملحق رقم 13: نتائج الدراسة الميدانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,749[a]	,561	,550	,26270

a. Prédicteurs : (Constante), s1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,353	1	3,353	48,581	,000[b]
	Résidus	2,622	38	,069		
	Total	5,975	39			

a. Variable dépendante : s2

b. Prédicteurs : (Constante), s1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,886	,374		5,045	,000
	s1	,636	,091	,749	6,970	,000